



ضيف العدد: محمد مساوي



"إذا كان الفقري يولي أعناق الرجال فإن الدين الخارجي يولي أعناق الأمم ويهدد حاضرها"

المرأة في قلب الصراع الطبقي

5

تخريب أنبوب "نورد ستريم" وتداعياته على أوروبا وباقي دول العالم

11

سيكوميك مكناس:

عاملات وعمال يواجهون

جشع الرأسمالية

12

صندوق النقد الدولي يضع

تونس تحت وطأته

16

المديونية العمومية: من يستفيد ومن يؤدي الفاتورة؟



بلترة وتقوية وتصليب الحزب أهداف أساسية من أجل بنائه

كلمة العدد

كان من اللازم ترتيب الأولويات وفق جدولة زمنية معينة ومراعاة المرونة والتدرج في التحركات النضالية واستحضار الإكراهات ومتطلبات الأحداث التي قد تقع في المستقبل.

تتطلب مهمة التغيير الثوري في أي مجتمع تضحيات جسام، ومجهود نظري جبار للإجابة على أسئلة كل لحظة تاريخية، وبناء الأدوات النضالية الضرورية، ومواجهة التحديات والصعوبات التي يفرزها الواقع أو تخلقها الطبقة السائدة. إن الوعي بهذه العراقيل خطوة أولى على طريق بلورة إجابات صحيحة لفك تعقيداتها وتوفير شروط تجاوزها والانتصار عليها.

إننا، مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي العمالي، إذ ندرك جيدا درجات الصعوبة لكل هذه المهام، انطلاقا من التحليل النظري ومن الممارسة العملية اليومية، فإن عزمنا لا تلين أمام ضخامة التحدي، وإصرارنا لا يفتر أمام عناد الواقع، ولن نستسلم أمام جبروت الرأسمالية، ولن نرضخ أمام الاستغلال. إن ثقتنا بقدرتنا على بناء هذا الصرح العظيم تزداد يوما بعد يوم، وخاصة مع تزايد منسوب الثقة الذي أصبح يتمتع به حزبنا في المجتمع، ومع إقبال طاقات جديدة على تعزيز صفوفه.

إن حلم بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة أصبح يتحول من فكرة إلى قوة مادية حقيقية ستتجذر في الواقع بنضالنا وتضحياتنا، وبوعي العاملات والعمال والكادحات والكادحين بحاجتهم لحزبهم الطبقي، وبمشاركة الماركسيات والماركسيين المغاربة في بنائه. ومما لا شك فيه أن الاجتماع الثاني للجنة المركزية شكل خطوة مهمة على درب بناء الحزب، سواء من خلال النقاش الذي دار فيه، والأجواء التي طبعتها، أو من خلال النتائج والتوصيات والأوراق التي صادقت عليها؛ وسيكون له تأثير إيجابي مهم على المسارات الأربعة لنضالنا الواردة في الخط السياسي للحزب؛ وسيساهم في تقوية عمل المنظمات الجماهيرية والجهات والحركات النضالية؛ وسيفتح آفاقا نضالية رحبة أمام نضالات الجماهير الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة.

لم تعد عملية بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين مجرد شعار يركز المهمة المركزية لنضالنا، بل تحولت إلى عمل يومي واضح الأهداف؛ وانتقل النقاش حولها إلى نقاش حول الخطوات العملية وإلى تدقيق تفاصيل هذه المهمة العظيمة. وسيكون للاجتماع الثاني للجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي بتاريخ الأحد 16 أكتوبر 2022 أثرا كبيرا على تسريع إيقاع بناء الحزب وتنزيل مقررات المؤتمر الخامس وعلى تقوية النضال العام لشعبنا والسير نحو التغيير وتحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ذات الأفق الاشتراكي.

وكان الاجتماع مناسبة للوقوف على تقييم المؤتمر وما حققه من نجاح باهر، وللنقاش حول سبل تفعيل مقررات المؤتمر حول الخط النظري والخط السياسي والخط التنظيمي، من خلال خطط وبرامج مدققة وواضحة سيتم العمل على إنجازها في أفق المؤتمر المقبل.

فانطلاقا من مجموعة من المرجعيات المحددة في مقررات المؤتمر الأخير، والرصيد الإيجابي للحركة الماركسية اللينينية المغربية، وتجارب الأحزاب الشيوعية العالمية، والرصيد الكفاحي لشعبنا، سيتم وضع رؤية مفصلة لما يجب القيام به خلال الأربع سنوات المقبلة.

وهكذا أصبحت معالم الطريق بارزة أمامنا وتفرض رفع التحدي الأول المتمثل في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة في ظل قمع وحصار النظام المخزني، والتحدي الثاني المتمثل في بناء الحزب في خضم الانحراط في مختلف اتجاهات الصراع الطبقي؛ ومن أجل النجاح في ذلك حددت الأهداف الأساسية لهذه الفترة في بلترة وتقوية وتصليب التنظيم؛ الأمر الذي يستوجب القيام بثورة في الحياة الداخلية للحزب لجعلها مناسبة ومتوافقة مع شروط وظروف العاملات والعمال والكادحات والكادحين، وتجديد وتطوير أشكال وآليات التجذروسط الطبقة العاملة وعموم الفئات الشعبية. وأمام كثرة المهام المطروحة، وإكراه قصر المدة الزمنية للإنجاز

البيان الصادر عن المجلس الوطني لمنتدى المغربي من أجل

الحقيقة والإنصاف

وبحث البلاغات المقدمة من الأفراد الذين يخضعون لولايتها أو المقدمة بالنيابة عن أفراد يخضعون لولايتها ويشكون من وقوعهم ضحايا لانتهاك لأحكام الاتفاقية المذكورة؛

تشكيل آلية وطنية لاستكمال البحث والتحري في حالات الانتهاك الجسيم وحالات الاختفاء القسري العالقتين؛

رفع حالة الطوارئ الصحية التي انتفت دواعيها مع خفوت انتشار الوباء وقدرة المنظومة الصحية على احتواء الحالات الإصابية المتبقية؛

الإسراع بمراجعة مدونة الأسرة ضمانا للمساواة التامة بين النساء والرجال وبما يستجيب للمطالب المشروعة للحركة النسائية وعموم الحركة الحقوقية الوطنية؛

إيجاد حلول عادلة للملفات المصنفة خارج الأجل ولجميع الحالات العالقة؛

رفضه إعلان العزم على تعديل قانون المسطرة الجنائية لمنع الجمعيات من تقديم الشكايات بشأن الجرائم المرتبطة بالمال العام، وذلك بشكل مناقض لالتزامات المغرب الدولية خاصة تلك المنصوص عليها في المواد 10 و 13 و 33 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

رفضه كذلك للقرارات والمحاولات الأحادية لإصلاح المهن القضائية وخاصة مراجعة القانون المنظم للمحاماة خارج منهجية التشاور والتوافق مع هيئات المحامين وجمعياتهم الوطنية وباقي تمثليياتهم؛

تأكيد علة ضرورة الإسراع بتوسيع العضوية في المنتدى انسجاما مع مقررات المؤتمرات السابقة وخلصات النقاشات الداخلية ذات الصلة؛

موافقته على ورقة وبرنامج التحضير للمؤتمر الوطني؛ تكليفه للمكتب التنفيذي بتحديد تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر الوطني بحسب تطور التحضير الخاص بهذه المحطة؛ دعوته لكافة مكونات الحركة الحقوقية لتجاوز كافة الخلافات، وخاصة الخلافات المفتعلة ولا احترام الحق في الاختلاف و ف التقدير وفي الرأي بين مكوناتها كما يدعوها لقب عقلية الهيمنة.

حكومة جديدة، دون أن يحدث ذلك أي تغيير إيجابي في الوضع الحقوقي الذي لا زالت به عدة تجاوزات، وتكرار الاستعمال الشايط وغير المتناسب للقوة العمومية، وتعدد حالات الانتهاك السلطوي في مواجهة بعض الاحتجاجات وبعض محاولات المهاجرين اقتحام السياج الفاصل مع الثغور المحتلة، ومنع أنشطة عدد من الجمعيات بما فيها الجمعيات الوطنية الكبرى، ومنع تسليم الوصولات، ومتابعة عدد من المدونين قضائيا، وإصدار أحكام قاسية بشأنهم، واستمرار سجن بعض المعتقلين على خلفية الأحداث الاجتماعية و معتقلين آخرين : إعلاميين ونقابيين وجمعويين وسياسيين الخ..

وتنظيما، وبعد اطلاعه على ورقة وبرنامج التحضير للمؤتمر الوطني المعدة من طرف المكتب التنفيذي؛

خلص إلى بيان ما يلي؛

مطالبته بـ:

إطلاق سراح باقي المعتقلين على خلفية الأحداث الاجتماعية وكذلك الصحفيين والمدونين؛

تسليم الوصولات لكافة الهيئات المدنية وفروعها في جميع أنحاء التراب الوطني والكف عن انتهاك الحق في التنظيم والاحتجاج السلمي بجميع أشكالهما؛

إتمام إصلاح منظومة العدالة وإصلاح القانون الجنائي والمسطرة الجنائية بما يضمن حل النزاعات الاجتماعية والسياسية على أساس ديمقراطي ويؤبد التجريم التام للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب؛

الشروع في إصلاح مدونة الجرائم العامة لتتلاءم مع التطورات الحاصلة في أشكال الاحتجاج والتنظيم والأبعاد الافتراضية للحقوق والحريات ويضمن دور المجتمع المدني وفق منطوق وروح دستور 2011؛

الإسراع بالمصادقة على نظام روما والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وما ورد فيه من الدعوة لإلغاء عقوبة الإعدام؛

إتمام مصادقة المغرب على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وغير الطوعي بالتصريح بالاعتراف باختصاص اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بتلقي

إن المجلس الوطني للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف المنعقد عن بعد بتاريخ 23 أكتوبر 2022 في دورته العادية السادسة؛

بعد استماعه للتقرير المالي والتقرير العام للعام الذي تقدم به المكتب التنفيذي والذي تضمن تحليلا شاملا للوضع الحقوقي وأنشطة المكتب التنفيذي بين الدورتين؛

وبعد وقوفه على الوضع الحقوقي الدولي والإقليمي المتسم باتساع السلطوية، وانكماش موجات "الديمقراطية وحقوق الإنسان" التي عمت العالم بعد سقوط جدار برلين لصالح عودة الهواجس الأمنية، وتقلص مجال الحريات، وتزايد أعداد ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وخاصة في مناطق النزاع؛ وهو منحى يعزز خطر الإرهاب والأزمات الاقتصادية المتعاقبة، والصعود المقلق للشعبوية وللتيارات اليمينية والدينية المتطرفة والهوياتية والتطرف والعنف، واتساع دائرة النزاعات الإقليمية ثم وباء كوفيد فالجرب الأوكرانية...

وبعد اطلاعه على تقرير المقرر الخاص المعني بالحقيقة.. حول دور ومسؤوليات الجهات غير الحكومية في عمليات العدالة الانتقالية وعلى التقارير السنوية والقرارات الخاصة للجان وفرق العمل الأممية المعنية بالاختفاء القسري والاعتقال التعسفي واستعمال المرتزقة وسيلة لانتهاكات حقوق الإنسان وأخرها رأي فريق الاعتقال التعسفي بشأن اعتقال سليمان الريسوني والذي يعتبره تعسفا؛

وبعد ملاحظته للميل إلى استعمال الهيئات الحقوقية الدولية الأممية والمدنية في خدمة مصالح بعض الأطراف في النزاعات الدولية دون غيرها.. وفي فرض أجندات حقوقية معينة على بلدان غير المركز.

وبعد استعراضه لنشوء وضع دولي انتقالي فرضته الحرب الأوكرانية، ومجمل وقائع التقاطب الدولي المصاحبة لها، وما قد يفرض عليه ذلك من تغيير جوهري في النظام العالمي القائم، وفرض نظام دولي جديد، قد يشبه فترة الحرب الباردة..

وطبنا، وبعد تناوله للعودة التدريجية للحياة السياسية والاجتماعية الطبيعية بعد انتهاء الحظر، وتنظيم الانتخابات البرلمانية والبلدية في خريف 2021، وتعيين

فصيل طلبة اليسار التقدمي يرفض كافة اشكال

التطبيع مع الكيان الصهيوني

شهداء الحي الجامعي بوجدة و النضال من أجل قضيتهم باعتبارها قضية كل الطلاب وكل الفصائل الطلابية.

- مطالبتنا بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين (معتقلي حراك الريف، معتقلي الحركة الطلابية، معتقلي الرأي...)

- تضامننا مع نضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب ودعوتنا للنضال الوحدوي من أجل الحق في التعليم والتشغيل.

- إدانتنا للعسكرة و ممارسات إدارة كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط تجاه طلاب و مناضلينا عبر تسخير حراس الأمن الخاص، للقيام بأدوار بوليسية داخل الحرم الجامعي.

- ادانتنا للممارسات المشبوهة التي ينفجها ما يسمى ب هياكل التعاضدية في الدار البيضاء تجاه مناضلي ومناضلات فصيل طلبة اليسار التقدمي والاتحاد الوطني لطلبة المغرب بموقع البيضاء.

الطلابية في افق اعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. ومنه ومن موقع مسؤوليتنا في الحركة الطلابية نعلن للرأي العام الطلابي الوطني ما يلي :

- تشبثنا بالاتحاد الوطني لطلبة المغرب وفق مبادئه الأربع

- تشبثنا بموقف المؤتمر الثالث عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، القضية الفلسطينية قضية وطنية

- رفضنا لكافة اشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب

- رفضنا للقرار المنظم لمباراة التعليم العمومي، القاضي بتسقيف سن التوظيف في 30 سنة في تناقض صارخ مع الدستور وقانون الوظيفة العمومية، ولكل القوانين والسياسات الطبقية التي ينفجها النظام المخزني (قانون الاطار 51،17...)

- دعوتنا للنضال الواعي والمنظم من أجل تحصين ما ملف

"من اجل معركة طلابية وطنية لتحصين مكتسبات الحركة الطلابية والحق في التعليم والتوظيف".

انسجاما وطبيعته الطبقية يستمر النظام المخزني في فرض سياساته اللاوطنية تجاه ابناء الشعب المغربي، فبعد فرض العديد من البنود والقوانين الطبقية في كل القطاعات الحيوية على رأسها قطاعي التعليم والتوظيف، يفرض الان سياساته التطبقية في قطاع التعليم مع الكيان الصهيوني الغاصب رغم الرفض الشعبي والطلابي لهذا التطبيع.

هذه السياسات جعلت من الدخول الجامعي ساخنا في كافة المواقع الجامعية التي تعرف مدا نضاليا مهما، حيث تخوض الجماهير الطلابية، في معظم الكليات، معارك نضالية بطولية تحصينا للمكتسبات التاريخية للحركة الطلابية، هذه المعارك تحمل نفس الهدف ونفس المطالب، مما يعيد للواجهة نقاش المعركة الوطنية باعتبارها المخرج الوحيد للشباب ومدخلا مهما لتوحيد وتنظيم نضالات الحركة

لا بد من مقاومة الشعب

خنيفرة

عاملات الطبخ والنظافة

يحتجون

للتلاعب في التصريح بأيام الشغل. لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذه المستويات غير المسبوقة من الجشع والرغبة في الاغتناء السريع بالدوس على دفتر التحملات ومدونة الشغل على علاقتها، ولا يمكننا التضحية بخبز العاملات من أجل مضاعفة أرباح هؤلاء، وسنرد بمسيرة للنساء وأطفالهن في المكان والزمان المناسبين لإدانة التواطؤ مع الربيع وتوطين ثقافته واستنكارا لما تتعرض له عاملات الطبخ والنظافة بإقليم خنيفرة..

أحد المستفيدين من صفقة المطعمة بمديرية التعليم بخنيفرة يهدد العاملات بالطردهن إذا لم يوقعن عقود إذلال وإذعان، وآخر يكلف مدير ثانوية بأداء أجور العاملات، ومقتصد مؤسسة تعليمية يدعوهن للتوقيع أو مغادرة مقرات عملهن... ونحن بدورنا كجامعة وطنية للتعليم -توجه ديمقراطي- نحذر مديرية التعليم بخنيفرة مما سيأتي، ونحمل مفتشية الشغل مسؤولية التدخل لوقف ما يحدث من خروقات مستفزة ومشينة في هذا القطاع، وانتهاكات فظيعة للتشريع الاجتماعي، وتنبه السلطة المحلية إلى ضرورة التدخل العاجل لوقف هذا العبث، وكذلك صندوق الضمان الاجتماعي لوضع حد

قبائل ايت يوسي بالجنوب

تواجه محاولة السطو على اراضيها

واستطاعت هذه الآليات توحيد الجهود وجمع المعطيات وكشف الاهداف الخفية للدولة وراء هذا الاستحواذ على الاراضي بدريعة الاستثمار وكذا وقف عملية التحديد الاداري.

في إطار الحراك الذي يعرفه إقليم آسا الزاك والمناطق الجنوبية عموما نظمت قبائل أيتوسى بإقليم آسا الزاك وقفة احتجاجية صباح يوم الأحد 23 أكتوبر 2022 ابتداء من الساعة 11 صباحا



الرباط

عمال الإنعاش أمام البرلمان

الإنعاش الوطني المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وتأتي في إطار برنامج نضالي للمطالبة برفع التهميش والهشاشة عن هذه الفئة من الشغيلة، وإدماجها في إطار القانون وما يفرضه من التزامات مادية وديمقراطية واجتماعية.

تعرضت الوقفة الاحتجاجية التي نظمها عمال وعاملات الإنعاش الوطني أمام البرلمان صباح يوم السبت 22 أكتوبر 2022، للقمع الشرس والمنع اللاقانوني من طرف السلطات والقوات العمومية. الوقفة كانت مقررة من طرف العاملات والعمال المنضويين تحت لواء النقابة الوطنية لعمال وعاملات

كما تمت مقاطعة كل أشكال الأنشطة الاحتفالية في إطار المهرجان السنوي الذي ينظم بمناسبة ذكرى المولد النبوي والذي تستغله السلطات المخزنية لتمرير عدة مواقف سياسية.

استطاع كذلك هذا الحراك عزل تجار الانتخابات او ما يسمى المنتخبين سواء على مستوى المجالس الجماعية او الاقليمية او الجهة وكذا البرلمانيين لأنهم لا يتمتعون باستقلالية في اتخاذ القرارات إضافة الى انغماسهم في الربيع والفساد وظلوا يلعبون دور الاطفائي لكل تحرك.

وفي نفس الوقت تصاعدت أشكال الرفض والهجوم والانتقاد اللاذع لمثل السلطة التنفيذية بالاقليم ممثلا في عامل الاقليم.... الذي أبان عن رغبته ومناورات من أجل تمرير هذا المخطط. كما كشف هذا الحراك وأسقط القناع وعَرَى حقيقة العديد من الانتهازيين والمنفعيين من الربيع المخزني وسمح في نفس الوقت ببروز شباب وقيادات وأطر ميدانية على الارض تفضح كل المناورات علاوة على أن هذا الحراك المتصاعد بهذه المنطقة الصحراوية ذات الخصوصيات الثقافية والاجتماعية تمكن الى أبعد حد من أن يوحد كل المكونات القبلية من أجل الدفاع عن الأرض كمعطى مادي للوجود البشري بل خلق تضامن كبير بين شتى القبائل المتواجدة في الصحراء وامتداداتها في الداخل والخارج و أصبحت المنطقة تستقبل بشكل مستمر وفوداً وزواراً للتضامن والموازة.

بجماعة البيرات احتجاجا على اجراءات الدولة القاضية بمباشرة التحفيظ لحوالي 300.000 هكتار من أراضي القبيلة التي تمتلكها بوثائق وشواهد مادية ثابتة وتأتي هذه الوقفة الاحتجاجية كخطوة من خطوات برنامج نضالي

وفي إطار متابعة هذه القضايا المتعلقة بالأرض بالمناطق الجنوبية التي أقدمت الدولة ممثلة في ادارة الاملاك المخزنية على القيام باجراءات التحفيظ العقاري لمساحات كبيرة من أراضي قبائل ايتوسى، مما أدى الى تحريك مكونات هذه القبيلة في اشكال احتجاجية متصاعدة ومستمرة معتمدة على تكوين لجان الارض والحراسة والمرابطة في مناطق محددة من هذه الاراضي المعنية بالتحفيظ بغاية مواجهة ومنع تقني وأطر المحافظة العقارية من التحديد الاداري والجغرافي حيث لم تستطع هذه الادارة القيام بتنفيذ الامر.

في نفس الوقت شكل هذا الهجوم على اراضي السكان /القبيلة تحرك جميع مكونات واعراش القبيلة للنضال والتحرك على عدة مستويات وبذلك يتشكل حراك استطاع أن يُلَفِّح حوله كل المنتمين لهذه المنطقة في مختلف مناطق تواجدهم بالمغرب او خارجه للنضال والتحرك تحت شعار " أرض ايتوسى خط أحمر "

ومن أليات اشتغاله:

- لجان الارض
- تنسيقية الأطر
- اعراش القبيلة



شبكة " تقاطع " تدين قمع عمال الإنعاش وتتضامن مع الضحايا

القمع ضد العاملات والعمال بالدفع والرفس والتعنيف، كما عاينوا استهداف بعض المشاركين في الوقفة ومن بينهم، على سبيل المثال، العامل محمد ملوك الذي أسقط أرضا وانهالت عليه اللكمات والأحذية وتم تكسير هاتفه ونزعه منه.

إن شبكة " تقاطع " للحقوق الشغلية، إذ تؤكد دعمها المطلق لنضال عاملات وعمال الإنعاش الوطني، تعبر عن إدانتها للقمع الشرس الذي تعرضت له وقفتهم السلمية أمام البرلمان وما تعرضوا له من تنكيل في شوارع العاصمة ومن حصار أمام مقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط، وتطالب الحكومة بوضع حد للفساد والنهب الخطير المستشري بهذا القطاع، وإنهاء الوضعية الكارثية التي تعيشها شغيلة الإنعاش الوطني والتي يحق تشبيهها بالعبودية، والإسراع بتسوية وضعية العاملين بهذا القطاع الحيوي، بأثر رجعي، عبر إدماجهم دون تأخير في قانون المالية 2023 المطروح أمام البرلمان مع تمكينهم من كافة حقوقهم القانونية المستحقة. كما تطالب شبكة " تقاطع " باحترام الحريات النقابية لهذه الفئة من الطبقة العاملة، وضمان حقها في الاحتجاج السلمي، والإسراع بفتح حوار جدي ومسؤول مع النقابة الوطنية لعاملات وعمال الإنعاش الوطني على قاعدة ملفها المطلي الشامل.

وأخيرا، تدعو شبكة " تقاطع " كافة مكونات الحركة النقابية لمساندة معركة عاملات وعمال الإنعاش الوطني في معركتهم العادلة للخروج من حالة العبودية والتمتع بالحقوق الدنيا التي تسمح بها قوانين الشغل المحلية وضمنها قانون الوظيفة العمومية.

الإنعاش الوطني التابعة للاتحاد المغربي للشغل، لتدخل عنيف من قوات البوليس والقوات المساعدة، مما نتج عنه إصابات متفاوتة في صفوف المشاركات والمشاركين في هذه الحركة الاحتجاجية السلمية. وقد كانت شبكة " تقاطع " حاضرة عبر أعضاء لجنة المتابعة الذين عاينوا تدخل قوات

تعرضت له الوقفة الاحتجاجية لعاملات وعمال الإنعاش الوطني أمام البرلمان هذا اليوم، والقمع الشرس الذي ووجهت به احتجاجاتهم في شوارع الرباط.

يومه السبت 22 أكتوبر 2022 تعرضت الوقفة الاحتجاجية أمام البرلمان، التي نظمتها النقابة الوطنية لعمال وعاملات



عمال شركة (ديروك) يضربون ويعتصمون

وأخيرا، تدعو شبكة " تقاطع " كافة مكونات الحركة النقابية لمساندة معركة عاملات وعمال الإنعاش الوطني في معركتهم العادلة للخروج من حالة العبودية والتمتع بالحقوق الدنيا التي تسمح بها قوانين الشغل المحلية وضمنها قانون الوظيفة العمومية.

في قانون المالية 2023 المطروح أمام البرلمان مع تمكينهم من كافة حقوقهم القانونية المستحقة. كما تطالب شبكة " تقاطع " باحترام الحريات النقابية لهذه الفئة

تعرضت له الوقفة الاحتجاجية لعاملات وعمال الإنعاش الوطني أمام البرلمان هذا اليوم، والقمع الشرس الذي ووجهت به احتجاجاتهم في شوارع الرباط.

يومه السبت 22 أكتوبر 2022 تعرضت الوقفة الاحتجاجية أمام البرلمان، التي نظمتها النقابة الوطنية لعمال وعاملات الإنعاش الوطني التابعة للاتحاد المغربي للشغل، لتدخل عنيف من قوات البوليس والقوات المساعدة، مما نتج عنه إصابات متفاوتة في صفوف المشاركات والمشاركين في هذه الحركة الاحتجاجية السلمية. وقد كانت شبكة " تقاطع " حاضرة عبر أعضاء لجنة المتابعة الذين عاينوا تدخل قوات القمع ضد العاملات والعمال بالدفع والرفس والتعنيف، كما عاينوا استهداف بعض المشاركين في الوقفة ومن بينهم، على سبيل المثال، العامل محمد ملوك الذي أسقط أرضا وانهالت عليه اللكمات والأحذية وتم تكسير هاتفه ونزعه منه.

إن شبكة " تقاطع " للحقوق الشغلية، إذ تؤكد دعمها المطلق لنضال عاملات وعمال الإنعاش الوطني، تعبر عن إدانتها للقمع الشرس الذي تعرضت له وقفتهم السلمية أمام البرلمان وما تعرضوا له من تنكيل في شوارع العاصمة ومن حصار أمام مقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط، وتطالب الحكومة بوضع حد للفساد والنهب الخطير المستشري بهذا القطاع، وإنهاء الوضعية الكارثية التي تعيشها شغيلة الإنعاش الوطني والتي يحق تشبيهها بالعبودية، والإسراع بتسوية وضعية العاملين بهذا القطاع الحيوي، بأثر رجعي، عبر إدماجهم دون تأخير



والتمتع بالحقوق الدنيا التي تسمح بها قوانين الشغل المحلية وضمنها قانون الوظيفة العمومية.

من الطبقة العاملة، وضمان حقها في الاحتجاج السلمي، والإسراع بفتح حوار جدي ومسؤول مع النقابة الوطنية لعاملات وعمال الإنعاش الوطني على قاعدة ملفها المطلي الشامل.

المرأة في قلب الصراع الطبقي

مينة.ع

والاجتماعي، فهي تأسس للعنف وتبرر الهيمنة الوحشية. كما أنها تستعمل الأساليب اللامتطورة للاستدلال، تلك التي تقابل بها " السامي " بالداني"، و "المتحضر" بالهمجي" و"المختار " باللعين".

إنها تنتزع صفة الإنسانية على من تريد اضطهاده حيث تجعل من هذا الاضطهاد والاستلاب ضرورة وحقيقة.

وعت ديفس Davis بهذه الحقائق، لدى انخرطت في الصراع ضد العنصرية التي عانى منها الكثير من المواطنين الأمريكيين السود. فهي ترى على غرار أستاذها Herbert Marcuse أن العنصرية تستمد مقوماتها من الإمبريالية المعاصرة، حيث أن لهذه الأخيرة صلة وطيدة وواضحة بالأيديولوجيات التوسعية التي كانت تبرر كل ما كانت تقوم به من عنف ضد الشعوب بحجة الحق في استثمار الثروات النائمة وباسم الواجب في نشر التكنولوجيا والقيم الشمولية الغربية، وباسم ضرورة القيام بالبعثات المدنية. وعليه فإن الامبريالية كحركة استعمارية هي التي حملت في طياتها عنصرية يندى لها الجبين.

فبالنسبة للأمم التي قادت هذه الحركات التوسعية الاستعمارية العنصرية وخاصة منها " الأمم الوطنية المتغايرة العناصر"

Nationales Hétérogènes les Nations مثل الولايات المتحدة الأمريكية، نجدتها تمثل نموذجا عنصريا فريدا من نوعه تسميه "بالديمقراطية الأمريكية" التي ليست في الأصل إلا ديمقراطية صورية أو شبه ديمقراطية يتساوى فيها المواطنون، و لكن بمعزل السود عن البيض، أي أن السود لهم تساوي في الحقوق داخل أثنيتهم، و للبيض نفس الشيء.

وتبرر هذه الديمقراطية المزعومة بوجود فوارق بيولوجية وثقافية لا مفر منها. مما يضي الشرعية على ما يقومون به من ميز عنصري.

والحالة هذه، يكون السكان البيض بالجنوب الأمريكي يرفضون التساوي مع السود، مغيرين العبودية بالميز العنصري في مقابل هذه العنصرية، دافعت ديفس عن أفكارها التحررية النافية لكل ميز عنصري وتمسكت بحقها في العيش السديد في مساواة مع باقي أفراد مجتمعها سواء منهم السود أو البيض. وفي هذا الإطار تساءلت مع H. Marcuse عن وجود قوات حقيقية قادرة عن إعادة النظر في المجتمعات الصناعية المتطورة، أو قادرة عن تدميرها أو على الأقل تقليصها. حسب هذه التساؤلات، إمكانيات التغيير تمر عبر عناصر مهمشة أو مجموعات مهمشة لأن داخل هذه المجموعات يقطن " الأمل لمن لا أمل لهم " لاتصافها بهذه الأفكار، اتهمت ديفس "بالشيوعية" وجز بها في المعتقل (بداية السبعينات) بسبب هذا النعت، وكان الشيوعية جريمة، لكن يكفيها شرف التمرد على النظام الأمريكي العنصري.

3 - سعيدة المنبهي (1952-1977): نموذج آخر للمرأة الماركسية اللينينية بأفكارها التحررية المستميتة، والتي استشهدت من أجلها، فصارت بذلك رمزا للمرأة المغربية التقدمية المناضلة التي قاومت الاضطهاد والاستبداد، على طريق خلق "حركة نسائية تقدمية ديمقراطية جماهيرية"، باعتبار أن الحركة النسائية لها وزن هام في قيادة النضال التحرري، وكفينا شرف قراءة أشعارها الخالدة.

Tout sujet se pose concrètement à travers » des projets comme une transcendance ; il n'accomplit sa liberté que par son perpétuel dépassement vers d'autres libertés, il n'y a d'autre justification de l'existence présente que son expansion vers un avenir « indéfiniment ouvert

L'immanence و هكذا أصبحت المرأة محرومة من تجاوز الوقوع وراء نطاق المعرفة إنها مجمدة وموقوفة على المماثلة

لأن المجتمع الذي تعيش فيه اختار لها خاصية ومستقبل مادام أن تعاليتها ليس مرهونا بوعيها بل بوعي الآخر الذي يعتبر أساسيا بالنسبة لها.

ولم يفت دو بوفوار De Beauvoir أن طرحت أيضا



مسألة التبعية البيولوجيا للمرأة منتقدة رأي علم النفس الكلاسيكي الفرويدى المتمثل في مفهوم Le castrat

في (الجنس الآخر) تنكر سيمون دو بوفوار كل حتمية سيكولوجيا وبيولوجيا وتاريخية، وتبين أنه على المرأة أن تتحرر من كل الأحكام الجاهزة التي يقدمها لها محيطها. وهي لا تنكر أن المرأة قد تكون بهذا في وضعية صعبة، لأن المرأة التي تحاول أن تحقق ذاتها تجد دائما نصب أعينها مثال وضعية أختها أو إحدى صديقاتها التي تقاومها وتحول دون إرادتها في الاستقلالية.

لا تستطيع المرأة إذن أن تتجاوز ما هي عليه إلا في إطار المجتمع الاشتراكي الذي لن تعرف فيه التنشئة الاجتماعية والأسرية التي تجعل منها امرأة فقط، بل التي تجعل منها إنسانا قائما بذاته حاصل على نفس حقوق الرجل.

إن الاعتراف بالمرأة ككائن مستقل بذاته يفترض كثيرا من التضحيات من طرف الرجل الذي يجب أن يتنازل عن العديد من الامتيازات التقليدية، كما يفترض الكثير من الشجاعة من النساء للاستمرار في المقاومة والمثابرة بعيدا عن كل انغماس في الحتمية.

2 - Angela Davis: نشأت في الجنوب الأمريكي الذي كادت العنصرية فيه أن تكون " حقيقة إلهية" والميز العنصري «نمط للحياة الأمريكية».

في هذا الجو المشحون بالعنصرية، وعت Angela مبكرا بأن هذا الداء الاجتماعي، أي الميز العنصري هو الصورة الضعيفة للممارسة السياسية كما أنه الوجه الحقير للايدولوجيا. فالعنصرية تعكس الوجه المتدني للعلاقات الإنسانية حيث تشكل نتاج الانحطاط الفكري

منذ أن انتزعت الطبقة العاملة الحق في تشكيل النقابات في 1884، كان من الصعب على العمال الانضمام إليها وبالأحرى العاملات ومع ذلك استطاعت بعض الجمعيات النسائية

(Le syndicalisme féminin) بالتنقيب النسائي أحداث ما عرف

ناضلت المرأة عن حقها في التمثيل النقابي ولكنها لم تستطع الرفع من أجورها وذلك أمام تعنت كل من أرباب العمل ومن أغلبية العمال الذين كانوا يرون في عمل المرأة منافسة، ويحملونها مسؤولية انخفاض أجورهم، حيث كان الشعار الذي يرفعه أغلب العمال النقابيون حوالي 1898 هو " على الرجل أن يتحمل نفقة المرأة "

كان العامل إذن يرى في المرأة العاملة منافسة لا رفيقة له في النضال. وهذا بالرغم من أن هذه النقابات تشكلت على أصول ماركسية. على خلاف الماركسية الطوباوية الفرنسية، كان ماركس وإنجلز قد أسسا الماركسية العلمية التي تعتبر الصراع الطبقي ظاهرة تاريخية وترى في كل من العامل أو العاملة أفراد لطبقة واحدة هي الطبقة البروليتاريا، وعلى هذه الأخيرة أن تخوض الصراع ضد الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، أي ضد الطبقة البورجوازية.

بالرغم من هذه النظرة الدونية قاومت المرأة، وناضلت من أجل المساواة في الأجور. كان أرباب العمل ينشرون فكرة " أجر المرأة ليس إلا أجر تكميلي لأجر الرجل"، حيث كانوا يستفيدون من تشغيل المرأة في بيتها خاصة، في ميدان الألبسة والنسيج. ومع حلول الحرب العالمية الأولى ما بين 1913 و1917 ارتفعت نسبة عدد العاملات في الصناعات المختلفة، فأصبحت تقوم بصناعات كانت حكرا على الرجل وكانت تستغل في هذه الصناعات بدون أن تعطى لها فرصة للتكوين في هذا الميدان أو ذاك، استطاعت المرأة إذن أن تحافظ على مكانتها الاجتماعية وعلى النسبة القليلة من الحقوق التي أحرزت عليها بالرغم من حدة سيادة العقلية الذكورية آنذاك.

ومع ظهور الثورة اللينينية البلشفية، تمكنت المرأة من تحقيق ذاتها والاستمرار في نضالاتها إلى جانب رفيقها الرجل، حيث أعطت معالم وتجليات هذه الثورة آفاق تحررية للمرأة سواء في المجتمعات الاشتراكية أو الرأسمالية الغربية. وتساعدت هذه النضالات النسائية في الأربعينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وبالأخص في الأنظمة الرأسمالية أو شبه الرأسمالية مستمدة مقوماتها مما حققته المرأة في المعسكر الاشتراكي من حقوق في ظل المنظور الماركسي.

وعليه نستحضر على سبيل المثال تجربة كل من سيمون دي بوفوار، وأنجيلا ديفيس (1986 - Angela Davis) و سيدة المنبهي (1952-1977) Simon De Beauvoir

1) تمحورت كتابات سيمون دو بوفوار حول مكانة المرأة في المجتمع، ففي كتابها "الجنس الثاني" الذي نشرته في 1949، حللت وضعية التبعية والخضوع للمرأة. فهي تتساءل لماذا يتم التعامل مع المرأة بصفة عامة كأنها «الآخر»، «الغريب»... لماذا لم تعتبر المرأة ولم تعامل ككائن قائم بذاته؟ لماذا يتم تغييب/تقزيم دور المرأة في تاريخ الإنسانية، والرجال أن الكائن

الذي لا تاريخ له، يستلب من طرف من لهم تاريخ ويتحول إلى مجرد شيء «être».

الديونية العمومية: من يستفيد ومن يؤدي الفاتورة؟

تحولت الديونية الى مستنقع حقيقي يستحيل الخروج منه في إطار الاقتصاد الرأسمالي التبعية. لقد حولت الامبريالية عبر الديونية العديد من البلدان الى خدام حقيقيين، وتبقى الطبقات الشعبية عامة والعاملة خاصة هي التي تتحمل أعباء التسديد عبر تحويل اعتمادات ميزانيات التعليم والصحة والشغل... الى نفقات تسديد الديون وما يرافقها من الخدمات (الفائدة...). تبقى ثورات الشعوب وبناء دول وطنية متحررة ديمقراطية أهم حل في الحقبة التاريخية الحالية.

المدىونية: بعض المعطيات

على فقير

(نسبة 83,3 في المائة سنة 2022 حسب المندوبية السامية للتخطيط). يقدر دين الخزينة وحده بحوالي 76 في المائة من مجموع المديونية.

3 - حجم المديونية الخارجية: حسب بعض الأوساط المختصة، فقد بلغ حجم الدين الخارجي العمومي للمغرب في نهاية شهر يونيو (2022) المنصرم حوالي 373.26 مليار درهم، وهو مستوى يمثل 35% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

ووفقا لبيانات صدرت من مديرية الخزينة والمالية الخارجية، التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية، يهيمن الدائنون متعددو الأطراف (multilatérale) مثل صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي) على هيكل هذا الدين بحصة تبلغ 48.3 بالمائة، ثم الأسواق المالية الدولية والبنوك التجارية (28,8 في المائة)، وثالثا بلدان الاتحاد الأوروبي (15.8 في المائة) ثم بلدان أخرى (4.4 في المائة)، وبلدان عربية (2.7 في المائة).

4 - المديونية حسب العملة: استحوذ الأورو على الدين الخارجي العمومي (60 في المائة)، متبوعا بالدولار الأمريكي بـ 31,1 في المائة، و5 في المائة بالنسبة لليين الياباني، و4 في المائة للعملة الأخرى (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

5 - الجهات المانحة الرئيسية (وزارة الاقتصاد والمالية).

البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير - الاتحاد الأوروبي - صندوق النقد الدولي - البنك الدولي

جاياكا (الوكالة اليابانية للتعاون الدولي) - مصرف التنمية الأفريقي - البنك الإسلامي للتنمية - الصندوق السعودي للتنمية - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (الصندوق الكويتي) - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - الوكالة الألمانية للتعاون المالي (بنك التنمية الألماني) - الوكالة الفرنسية للتنمية -

أولا. أنواع المديونة

أصبحت الامبريالية عامة والدول الرأسمالية الغربية خاصة تتحكم في الاقتصاديات المحلية لأغلب الدول عبر المديونية، مما ينعكس سلبا على أوضاع الشعوب.

1 - نوعي المديونية. تتكون مديونية الدولة (la dette publique) من قسمين: المديونية الخارجية (الدين الخارجي العمومي) والمديونية الداخلية، كما تتركب من مديونية الخزينة (أو مديونية الحكومة) ومن المديونية المضمونة من طرف الدولة (قروض المؤسسات العمومية، الجماعات المحلية...).

2 - هيكل المديونية الخارجية :

أ - المديونية المتعددة الأطراف la dette publique multilatérale: القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية الدولية (مجموعة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير...)

ب - الدين العمومي الثنائي dette publique bilatérale: قروض دولة لدولة (فرنسا - المغرب، ألمانيا المغرب، اليابان - المغرب...)

ت - الدين العمومي تجاه البنوك التجارية الخاصة (إعادة الجدولة... تتم في "نادي لندن")

ث - ديون المؤسسات (العمومية، الجماعات المحلية... المضمونة من طرف الدولة.

وإذا أضفنا لهذه المكونات، ديون المقاولات والمؤسسات الغير المضمونة من طرف الدولة، سنتحدث عن ديون البلد ككل.

ثانيا. معطيات خاصة بالمغرب

1 - الناتج الداخلي الخام: حوالي 1330 مليار درهم (133 حوالي مليار دولار).

2 - المديونية العمومية: حوالي 1108

المدىونية: نتيجة للهيمنة والنهب الإمبرياليين

وسلاح خطير لتأبيدهما

عبد الله الحريف

التي تصدرها الخزينة العامة لتمويل الدين العمومي.

3.1- وتخدم المديونية مصلحة الرأسمال المالي المهيمن عالميا. وذلك من خلال توفير فرص استثمار مريحة للراسمائل الهائلة التي لا تجد لها إمكانات الاستثمار في القطاعات الإنتاجية بسبب ضعف الطلب العام الناتج عن تدهور القدرة الشرائية للطبقات العاملة وجزء كبير من الطبقات المتوسطة، خاصة في ظل تطبيق السياسات النيو ليبرالية.

والخلاصة أن المديونية سلاح خطير تستعمله الامبريالية، بشكل عام، والرأسمال المالي، بشكل خاص، والطبقات السائدة من أجل تأبيد هيمنتهم الاقتصادية على الشعوب المضطهدة ونهب خيراتها واستغلال طبقاتها العاملة وتضييق الخناق على طبقاتها الوسطى. والوصفات التي تطبخها المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية الخاضعة للإمبريالية الغربية ليست أداة لحل أزمة المديونية، بل أداة لتأبيدها.

2 - ما العمل؟

إن النضال من أجل إلغاء الديون الخارجية ضروري، لكنه غير كاف. فلكون أزمة المديونية في دول المحيط الرأسمالي مرتبطة أشد الارتباط بهيمنة الامبريالية الغربية والطبقات السائدة، فإن القضاء النهائي عليها يتطلب التحرر من هذه الهيمنة وبناء اقتصاد ممرکز على الذات. والتاريخ يؤكد ذلك؛ فالدول التي استطاعت الإفلات من مصيدة الديون الامبريالية هي التي أنجزت ثوراتها الوطنية الديمقراطية الشعبية (روسيا والصين وفيتنام وكوبا وكوريا الشمالية)، بينما استطاعت بعض الدول، من خلال انتفاضات شعبية عارمة (المكسيك مثلا) أو تغيرات إقليمية نوعية (إلغاء مانديلا لدين ناميبيا) فرض أو الاستفادة من إلغاء ديونها، لكن كونها لم تحقق فك الارتباط مع الامبريالية، فإنها تظل مهددة بأزمات المديونية.

- أسباب الازمات المستدامة للمديونية العمومية في دول المحيط الرأسمالي:

1.1- إن السبب الأساسي هو التبعية الاقتصادية للإمبريالية الغربية التي يكرسها موقع الدول التابعة الضعيف في قسمة العمل على المستوى الدولي (اقتصاد انتاجها على المواد الخام المعدنية والفلاحية أو النصف مصنعة، أساسا لتصديرها، وعلى المقاول من الباطن لفائدة الشركات المتعددة الاستيطان للدول الامبريالية الغربية التي تتحكم في أسعارها). هذه التبعية التي تؤدي إلى عجز بنيوي لميزانها التجاري. مما يفرض عليها اللجوء إلى القروض بالعملة الصعبة لتمويل جزء من وارداتها.

ويتم تبرير وتأبيد هذه التبعية من خلال فرض اتفاقيات "التبادل الحر" بواسطة منظمة التجارة العالمية الذي هو، في الواقع، تبادل لا متكافئ لصالح الشركات المتعددة الاستيطان وأيضا بواسطة تدخل المؤسسات المالية الامبريالية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) بذريعة إيجاد حلول لأزمة المديونية. هذا التدخل الذي يهدف، في الحقيقة، إلى قوطة اقتصاد هذه الدول لفائدة دول المركز الرأسمالي وتوفير شروط الاستغلال المكثف لطبقاتها العاملة والهجوم على المكتسبات الاجتماعية. مما يوفر شروطا لانفجار هذه الأزمة مستقبلا، بشكل أخطر، وبالتالي تعميق التبعية للإمبريالية.

2.1 - وتساهم الطبقات السائدة التبعية في تعمق وتأبيد أزمة المديونية: - فهي توظف تحكها في الدولة للتقليص من الضرائب عليها والتهرب من أداء جزء منها. وبالتالي تضطر الدولة إلى الاستدانة لسد العجز البنيوي في ميزانيتها.

- وهي تهرب إلى الدول الامبريالية والجنات الضريبية جزءا مهما من مداخيل تصدير انتاج معاملها وضيعاتها ومختلف شركاتها وتحرم، بالنتيجة، الدولة من مداخيل مهمة من العملة الصعبة.

- وهي تستفيد من مداخيل السندات

المديونية على المستوى الدولي

الحسين العنايت

شكل اجتماعي محدد .

مع تطور نمط الإنتاج الرأسمالي وتكثيف قدرته الإنتاجية أصبحت المديونية من أجل الإنتاج والاستهلاك هي التي تتحكم في أزمات الرأسمالية منذ 1720.

في النصف الأول من القرن العشرين استفحل القرض من أجل الاستهلاك في الدول المتقدمة اقتصادياً، آنذاك أمريكا وأوروبا، حيث أصبحت الطبقة العاملة تنفق من القيمة المستقبلية لقوة عملها للحصول على السلع الاستهلاكية الأنيبة التي لا تمكن تغطية مصاريفها من الأجر الذي حصل لها في الماضي أو الحاضر. هكذا دخلت الطبقة العاملة في دوامة الاقتراض بالفائدة ما يجعلها مقيدة بأغلال مع البنوك تضاف إلى الاغلال التي تقيدها مع المؤسسات الإنتاجية الرأسمالية. فإذا كان العمل النقابي الذي يعتمد على الوضع المشترك للعمال في المؤسسة الإنتاجية مكوناً أساسياً في تلطيف الاستغلال الرأسمالي الإنتاجي فالاستغلال البنكي، الرأسمال المالي، بواسطة القروض يجعل كل عامل يواجه مصيره منفرداً وينتج عن ذلك الاستلاب والخوف على المستقبل ما ينعكس سلباً على كفاحية الطبقة العاملة ووحدتها في مواجهة الاستغلال الرأسمالي عامة.

بعد الحرب العالمية الثانية ظهر نوع جديد من المديونية كأداة تستعملها القوة الامبريالية الصاعدة، الولايات المتحدة الأمريكية، للسيطرة على العالم. عملت أولاً على فرض عملتها الوطنية الدولار في اتفاقيات بريتون وودز لسنة 1944 كعملة للتجارة العالمية. ثم ثانياً فرضت برنامج مارشال لإعادة بناء أوروبا الغربية عن طريق القروض والمنتجات الأمريكية. وأخيراً ثالثاً اغدقت بالقروض على قادة الدول الوطنية حديثة العهد بالاستقلال السياسي لإبعادها عن منطقة نفوذ الاتحاد السوفياتي ما ساهم في ظهور ديكتاتوريات مستبدة ومرتشية بأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا مدعومة من طرف الإدارة الأمريكية ومؤسساتها المالية والتجارية الناتجة عن اتفاقيات بريتون وودز.

عندما أدلينا أعلاه بأرقام المديونية العالمية يتبادر للذهن أن الدول "الغنية" تقرض الدول "الفقيرة" من ميزانياتها ومدخراتها، كما هو عليه الحال في عهد حمورابي. لكن الجديد في امر المديونية في عصرنا، عصر هيمنة الرأسمال المالي، هو أن الدول الغنية هي بدورها عرضة للمديونية.

ففي سنة 1975 سيعرف العالم تحولا خردائماً بقيادة الامبريالية الأمريكية حيث تم فصل الدولار عن الذهب وأصبح عملة ورقية تعتمد على البنوك العالمية في تقييم مدخراتها. وبما أن الخزينة الفيدرالية الأمريكية في ملكية البنوك التجارية الخاصة فقد عملت على جعل البنوك المركزية للدول مستقلة عن حكوماتها وانترعت منها صلاحية إصدار القروض التي أصبحت من اختصاص البنوك التجارية التي لها الحق في خلق النقود بمقادير تتجاوز ب 90 مرة مدخراتها المالية الحقيقية. هكذا أصبح ما يفوق 90 بالمائة من السيولة المالية العالمية والتي مصدرها المديونية من إنتاج البنوك التجارية وأصبح دور البنوك المركزية، التي تتحكم فقط في 10 بالمائة من السيولة المالية على شكل نقود وأوراق مالية، ينحصر في اسعاف البنوك التجارية بدعمها محصول المال العام الناتج عن الاقتصاد الحقيقي كلما تهددها الإفلاس عند الازمات المالية التي أصبحت تتكرر بعد فترات زمنية قصيرة نظراً لتعاظم المضاربة في سندات مديونية الخزينة العمومية للدول التي أصبحت تزيد أو تنقص من قيمتها وفقاً لتقديرات وكالات التصنيف الخاصة، والمضاربة في أصول الشركات الإنتاجية التي أصبحت إنتاجيتها غير مستقرة، والمضاربة في قروض الاستهلاك التي يرتهن سدادها بالتطور العشوائي للأجور الحقيقية.

الشعوب وتحويلها إلى البنوك التجارية العالمية وجعلها عرضة للمضاربة المالية في البورصات. فالمديونية لم تتغير وظيفتها طوال 4000 سنة والتي تتجلى في استعباد الشعوب. ففي العشرين سنة الموالية ل 2001 تضاعفت مديونية الدول النامية 4 مرات لتصبح 8139 مليار دولار في 2019 وتضاعفت معها التحويلات للبنوك التجارية العالمية خدمة للفوائد على القروض.

المديونية مرادفة للمجتمعات الطبقيّة وأول هذه المجتمعات هي المجتمعات الفلاحية المنظمة، التي ظهرت

تتم الاقتراض بالفائدة من لدن الخزينة والمؤسسات العمومية للدول، إضافة إلى المؤسسات الإنتاجية الخاصة وكذلك الاقتراض من أجل الاستهلاك.

وصلت هذه المديونية في مجملها إلى ما يقدر ب 226 ألف مليار دولار سنة 2020، ما يمثل 256 بالمائة من الناتج الداخلي الخام العالمي. بمعنى أن شعوب العالم ستشتغل أكثر من سنتين ونصف كعبيد في ملكية المؤسسات المالية والبنوك التجارية إذا تخلفت عن أداء مستحقات الدائنين، وهذه المدة قريبة من مدة ثلاث سنوات التي جاء بها قانون حمورابي



قبل 4000 سنة حول عدم سداد القروض. لا يمكن اعتبار المديونية وصفاً مالياً ظرفية تساعد الدول على تحقيق التنمية بل أصبحت تشكل اللبنة الأساس التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي منذ سبعينيات القرن الماضي. بعض الاقتصاديين الذين يتسترون على جشع الرأسمال المالي ويخفون الإفلاس الذي يترقب النظام الرأسمالي حيث يدعون أنه من الخطأ مقارنة النسبة السنوية التي ترتفع بها المديونية مع النسبة السنوية لنمو الناتج الداخلي الخام. يبررون تحليلهم هذا باعتبار أن المديونية تمتد على أكثر من سنة وتستثمر في مشاريع لن تنعكس مردوديتها إيجاباً على الناتج الداخلي الخام إلا بعد مرور عدة سنوات. لكن عندما ننظر في ميزانيات العديد من الدول نجد أنها تجتر العجز في ميزانياتها السنوية لمدة تفوق عشر سنوات متتالية وسنكتشف أن تبريرات هؤلاء الاقتصاديين واهية ولا تصمد أمام التحليلات الأكثر دقة لاقتصاديين آخرين يعتبرون أن المديونية تخلق الوهم في تحقيق التنمية، في حين أن إنتاجية العمل أضحى تتراجع منذ سبعينيات القرن الماضي وأن ثورة تكنولوجيا الاتصال التي نتجت ب"الثورة 4.0" لم تجد لها انعكاساً إيجابياً ملموساً على نماء الإنتاجية في "الاقتصاد الحقيقي"، لكن بالمقابل فجرت هذه الثورة استفحال المضاربة في المجال المسمى ب"الاقتصاد المالي".

بقية "قانون حمورابي" ساري المفعول في المجتمعات الطبقيّة المنظمة الأخرى مثل الاغريق والرومان لأكثر من 1000 سنة وأصبحت القروض تنتج مجتمعات مبنية على العبودية كنمط إنتاج.

فاستفحال استعباد الناس عن طريق القروض أصبح لا يطاق في تلك المجتمعات المعتمدة على نمط الإنتاج العبودي. في المجتمع الاغريقي ل 400 سنة قبل الميلاد عمل دستور أثينا الذي صاغه ارسطو على الحد من الاستعباد عن طريق القروض واعتبر أن "النقود لا تلد النقود". كما أن الديانات الابراهيمية حرمت القرض بالفائدة ما يدل على أن الظاهرة قد استفحلت اجتماعياً كما سبق لكارل ماركس أن عبر عن ذلك في الاطروحة 7 من نقده لفيورباخ معتبراً أن فيورباخ "لا يرى أن الحس الديني هو في حد ذاته منتجاً اجتماعياً، وأن الفرد المجرد الذي ينخرط في تحليله، ينتمي في الواقع إلى

قبل 4000 سنة حول عدم سداد القروض.

لا يمكن اعتبار المديونية وصفاً مالياً ظرفية تساعد الدول على تحقيق التنمية بل أصبحت تشكل اللبنة الأساس التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي منذ سبعينيات القرن الماضي.

بعض الاقتصاديين الذين يتسترون على جشع الرأسمال المالي ويخفون الإفلاس الذي يترقب النظام الرأسمالي حيث يدعون أنه من الخطأ مقارنة النسبة السنوية التي ترتفع بها المديونية مع النسبة السنوية لنمو الناتج الداخلي الخام. يبررون تحليلهم هذا باعتبار أن المديونية تمتد على أكثر من سنة وتستثمر في مشاريع لن تنعكس مردوديتها إيجاباً على الناتج الداخلي الخام إلا بعد مرور عدة سنوات. لكن عندما ننظر في ميزانيات العديد من الدول نجد أنها تجتر العجز في ميزانياتها السنوية لمدة تفوق عشر سنوات متتالية وسنكتشف أن تبريرات هؤلاء الاقتصاديين واهية ولا تصمد أمام التحليلات الأكثر دقة لاقتصاديين آخرين يعتبرون أن المديونية تخلق الوهم في تحقيق التنمية، في حين أن إنتاجية العمل أضحى تتراجع منذ سبعينيات القرن الماضي وأن ثورة تكنولوجيا الاتصال التي نتجت ب"الثورة 4.0" لم تجد لها انعكاساً إيجابياً ملموساً على نماء الإنتاجية في "الاقتصاد الحقيقي"، لكن بالمقابل فجرت هذه الثورة استفحال المضاربة في المجال المسمى ب"الاقتصاد المالي".

إذا رجعنا إلى إحدى التقارير التي أنجزها البنك الدولي معلم وشيخ الرأسمال المالي العالمي سنجد أن المديونية الخارجية للدول المسماة ب«التنمية» انتقلت من 560 مليار دولار سنة 1980 إلى 2045 مليار دولار سنة 2001، في حين أن هذه الدول حولت للدائنين في مدة 20 سنة (1981-2001) 3400 مليار دولار مقابل الفوائد وسداد الديون المستحقة. هكذا أصبحت المديونية أداة لامتناهات خيرات

الأوضاع الاجتماعية للكادحين/ات في ظل التبعية والمديونية

ج. حسن

والرأسماليين الكبار بالبلاد، دون الاهتمام الحقيقي بأوضاع وحقوق عموم الكادحين/ات، من طبقة عاملة وفلاحين/ات صغار بتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وياحترام الحريات العامة، وما خطاب رئيس الدولة في الجمعة 14 أكتوبر في افتتاحه للدورة الخريفية لبرنامج الأعيان إلا دليل على ما نقول، فلم يشر الخطاب لا من بعيد أو قريب إلى احترام الحقوق الشغلية للعمال/ات لما ركز على توفير شروط أفضل للاستثمار "المنتج" وما إضراب الفلاحين الصغار وأصحاب جرارات الحرث على المستوى الوطني مع بداية هذا الموسم الفلاحي بسبب غلاء أثمان المحروقات والأسمدة والبيدور المختارة إلا تأكيد على عمق الأزمة التي لم ولن تعمل الحكومة التي تتشدد بكونها حكومة اجتماعية على التخفيف منها، مما يندرج بموسم فلاحي كارثي حتى وإن كانت هناك أمطار، فأى دولة اجتماعية هذه، إذا كان الفلاح الصغير غير قادر على حرث وزراعة أرض صغيرة المساحة أصلا وتوفير الحد الأدنى من الأعراف لماشيته القليلة خاصة بعد سنة جفاف؟ وما هي أهمية كميات الفوسفات التي تتوفر عليها البلاد إذا لم يكن في خدمة الفلاحة المغربية والفلاح الصغير خاصة؟ فإذا كانت الأزمة بالمغرب بنيوية، فإنها مرشحة للتعقم، إذا تم الاستمرار في تجاهل هموم ومشاكل الفلاحين الصغار مما يندرج بأزمة اجتماعية خطيرة خاصة وأن سكان البادية يمثلون حوالي 48% من ساكنة البلاد.

إن كافة المؤشرات تشير إلى أن الأزمة عميقة ويكفي إطلاقة على تقرير صندوق النقد الدولي حول نمو الاقتصادات العربية لسنة 2022 الذي يحتل فيه المغرب المرتبة 14 بمعدل لا يتجاوز 0.8% بعد اليمن الذي يعرف الحرب بمعدل 2% وتونس 2.2% والجزائر 4.7% وفلسطين 4% والعراق المتصدرة بـ9.3%. هذه الأزمة الناتجة عن تبعية البلاد للإمبريالية العالمية كقوة لدى القوى الحية والديمقراطية واليسارية حقا على تحمل مسؤولياتها من أجل اتخاذ مبادرات نضالية وحدوية مستمرة في الزمان والمكان من أجل تغيير حقيقي يقطع مع الاستبداد والفساد ومن أجل بناء مغرب الكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية والديمقراطية في كل أبعدها ويقطع مع التبعية وبناء اقتصاد ممرکز على الذات مرتكزا أساسا على التصنيع والبحث العلمي والابتكار، فإلى متى هذا السبات لقوى تدعي دفاعها على مصالح الجماهير الشعبية؟ ألم يحن الوقت بعد لإعادة تقييم كل واحد لأدائه أفرادا وتنظيمات؟ فرياح التغيير بالعالم آتية فإين نحن منها ومتى سنكون فاعلين/ات عوض الاقتصار على الانفعال؟

والتححرر من التبعية. لقد تميزت المرحلة التي تفصل بين نهاية حكومة عبد الله إبراهيم و1983 سنة التقويم الهيكلي باستمرار الصراع بين النظام وخدامه بتدبير من أفقير والدليمي ثم البصري والمعارضة المتمثلة أساسا في الحركتين الاتحادية والماركسية حول طبيعة المشروع المجتمعي، مما أجبر النظام رغم جبروته على مزيد من الإنفاق خاصة في قطاعي التعليم والصحة إضافة إلى المجال العسكري والأمني في غياب أي سياسية حقيقية لتطوير الاقتصاد الوطني، بل عمل النظام في هذه المرحلة على زرع الفساد في مختلف دواليب الدولة ليحمله إحدى آلياته لتدبير الصراع، وهذا دفعه إلى مزيد من الاستدانة دون أن ينعكس ذلك إيجابا على المستوى المعيشي للمواطنين/ات خاصة مع مشكل الصحراء وبالتالي رهن مصير البلاد لدى القوى الامبريالية والمؤسسات المالية الدولية، فكانت سنة 1983 سنة التقويم الهيكلي، سنة بداية التراجعات على مختلف المكتسبات الاجتماعية والتبعية المطلقة للإمبريالية العالمية، هكذا عملت الحكومات المتعاقبة الخادمة لمصالح الرأسمال المحلي والعالمي على خوصصة جل القطاعات العمومية التي بناها المغاربة بعرق جبينهم/هن إذ عانا لإملاءات المؤسسات المالية الدولية ومن أجل تسديد الديون وفوائدها، هكذا فقد المغرب كل سيادته وزادت أوضاع الجماهير الشعبية تدهورا واستمر المغرب في احتلاله مراتب أخيرة في سلم التنمية البشرية وفي مستوى احترام الحريات بسبب طبيعة النظام الاستبدادية، خاصة بعد أن تمكن النظام من إدماج القوى التي كانت محسوبة على الصف الوطني والديمقراطي في بنياته. فرغم مرور ما يزيد عن ستين سنة عن الاستقلال الشكلي، لازال المغرب غارقا في المديونية حيث تتجاوز حاليا 90% من الناتج الداخلي الخام وأصبحت كل الجهود إن وجدت تصب أساسا في تسديد الديون وفوائدها، مما يعمق من أزمة الجماهير الشعبية وهذا يجعل مسؤولية النضال من أجل إلغاء الديون الخارجية ذات أولوية لدى القوى المعارضة حقا. فقد أثبتت جائحة كورونا حقيقة الأوضاع المعيشية للمغاربة التي يحاول النظام دائما إخفاءها بإظهار إنجازات وهمية.

إن إصرار النظام على إغلاق مصفاة لاسامير خدمة لمصالح جهات عاملة بقطاع المحروقات يعمق من تبعية المغرب ويجعل منه دولة مسلوقة الإرادة. كما أن غياب الشفافية في تدبير مداخل الفوسفات وعدم انعكاس غلائه في السوق الدولية على المالية العمومية وعلى الفلاح المغربي يبين بالملاموس الطبيعة اللاشعبية للنظام القائم، الذي رهن مستقبل البلاد والأجيال القادمة لدى الخارج، من خلال تقديمه مختلف التحفيزات إلى الرأسمال الأجنبي

حصل المغرب على الاستقلال الشكلي بعد اتفاقية إكس لبيان المشؤومة التي رهننت مصيره بفرنسا بالحفاظ على مصالحها على مختلف المستويات الاقتصادية والمالية والثقافية. فالبنيات التحتية كانت ضعيفة، بل وشبه منعدمة في ما يسمى المغرب غير النافع باستثناء ما كان يخدم مصالح المستعمر، وعلى المستوى الفلاحي، فباستثناء الضيعات التي استولى عليها المستعمر، كانت باقي الزراعات معيشية وتربوية المواشي تقليدية لن تمكن من تراكم الرأسمال. أما الصناعة فكانت تقتصر على بعض الصناعات التحويلية والغذائية والنظام البنكي فرنسي مع غياب الأطر المغربية القادرة على تغيير هذا الواقع الموسوم بالتخلف والتبعية الكلية للمستعمر.

فالتعليم كان مقتصرًا بشكل عام على أبناء وبنات القواد الكبار والأعيان. هذا الوضع جعل بداية الاستقلال الشكلي تتسم بالصراع الحاد بين قوى مستفيدة من الوضع القائم وبين قوى تطمح إلى فك الارتباط مع الاستعمار والتأسيس لمغرب جديد يعتمد على إبنائه وبناته لبناء اقتصاد وطني مبني على الصناعة الثقيلة، مدخل لأي تطوير في مختلف باقي القطاعات، مما يفرض الاهتمام بالتعليم أساس أي تقدم واستقلال. هذا الصراع أدى إلى حكومة عبد الله إبراهيم في 24 دجنبر 1958 التي وضعت برنامجا وطنيا واقتصاديا واجتماعيا مضبوطا يتجاوز الصراعات الحزبية والسياسية والذاتية التي طبعت ولازالت باقي الحكومات في تاريخ المغرب، فرغم التشويشات التي تعرضت لها، تمكنت من وضع مخطط خماسي كمرحلة أولى للاستجابة للمطالب الكثيرة والمشروعة للمغاربة، وتمكنت من إنشاء الضمان الاجتماعي وصندوق الإيداع والتدبير وتأسيس بنك لتمويل التجارة الخارجية وإصدار قانون الحريات العامة وقانون المسطرة الجنائية وإجراء مسح طوبوغرافي للأراضي الزراعية بعد أن استولت فرنسا على كافة الوثائق، والهدف هو نقل المغرب من دولة فلاحية إلى مرحلة التصنيع، عبر تحديث الزراعة، كما تم إنشاء المركب الصناعي بالناظور الذي نتج عنه تأسيس الصناعة الحديدية بالمغرب من جرارات وأدوات أخرى وتم توزيع الأراضي على الفلاحين الصغار إضافة إلى تأسيس عديد من المكاتب الوطنية والمجالس في مختلف المجالات، غير أن النظام المخزني بحكم طبيعته خاصة مع وصول الحسن الثاني إلى الحكم، أجهض هذا المحاولة الوحيدة التي كانت ترمي إلى فك التبعية للخارج وتم حل هذه الحكومة في 21 ماي 1960. فرغم أن عمر هذه الحكومة لم يتجاوز سنة ونصف، فإنها استطاعت أن تبرهن أنه بقرارات سياسية شجاعة، يمكن تحقيق قفزات مهمة في النمو والتنمية

تمة المديونية: بعض المعطيات

2- فرض ضريبة مرتفعة على البرجوازية الرأسمالية وهي التي تستفيد على كل حال (بشكل أو بآخر) من "مشاريع الدولة" (امنيا، استثماريا...)، وذلك دون المساس بحقوق الجماهير الشعبية الأساسية. قليلة هي الدول الوطنية التي تلتجئ إلى هذا الخيار.

3- رفض التسديد (كما فعل البلاشفة غداة ثورة أكتوبر العظيمة). خيار صعب يتطلب تغيير الأنظمة الغارقة في مستنقع المديونية، والاستعداد لمواجهة اعتداء القوى الامبريالية.

الفوائد... (31 مليار درهم) = 109 مليار درهم.

رغم هذه القروض الجديدة المبرمجة يبقى هناك عجز يقدر بـ58 مليار درهم (2022) و 64 مليار درهم (2023). في السنوات المقبلة، ستضطر الدولة إلى الاقتراض من أجل التسديد فقط.

ثالثا. كيف يمكن مواجهة أعباء تسديد القروض؟

1- تحميل الشعب أعباء التسديد (الدين + الفوائد...) وذلك بسن سياسة التقشف: خفض الاعتمادات الخاصة بالتعليم والصحة والشغل، السكن، الماء، الكهرباء... وهذا ما توصي به المؤسسات المالية العالمية، وما تطبقه الدولة المغربية.

صندوق أبو ظبي للتنمية.

6 - أرقام خاصة بسنة 2022 : (انظر الميزانية).

- على مستوى الموارد (الاقتراضات الجديدة المبرمجة): حوالي 105 مليار درهم، ما يقارب 30 في المائة من مجموع موارد الدولة.

- استهلاك الدين العمومي (61 مليار) + نفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين العمومي (29 مليار درهم) = 90 مليار درهم (21 في المائة من نفقات الدولة). مشروع 2023:

- الاقتراضات الجديدة 129 مليار درهم.

- استهلاك الدين العمومي (78 مليار درهم) +

المديونية الخارجية: تأثيرات سالبة للسيادة والاستقلال

مصطفى الخياطي

واستقلال وحق تقرير مصير شعوب وحكومات الدول المديونية، نسوق نموذج المغرب حتى تكون على بينة بما نحن فيه وما ينتظرنا من تحديات في إطار التصدي والصراع لحل التناقضين الأساسيين والرئيسيين، والمعنى من تحرر شعبنا وتملكه مرحبا لحقه في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي درئا لخطر الاستعمار ورهن مستقبل الأجيال لأجندات الرأسمال العالمي ومخططاته التصفية.

ففي هذه السنة (2022) وفي ظل نسبة نمو لا تتعدى 0.9% فإن مبلغ الدين الخارجي بلغ 229 مليار درهم، أي بزيادة 10%. وإذا أضفنا الدين الداخلي فإن الخزينة المغربية مديونة بنسبة 75.6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالنظر إلى هذه الأرقام، فإن الدولة المغربية وفي ظل واقع الجفاف وارتفاع نسبة الفقر والبطالة وضعف الإنتاجية المحلية واستيراد كافة المتطلبات الاستهلاكية والطاقي والغذائية، فإنها (أي الدولة المغربية) ستعتمد على تحويلات مغاربة الخارج لضخ العملة الصعبة، ثم الزيادة في الضرائب وضرب وتخريب تنافسية قطاعي الصحة والتعليم العموميين لتشجيع الاستثمار الأجنبي لإحداث موازنة خادمة للدين الخارجي. وهي مخططات وحزم تدبيرية ستكون لها آثارها الوخيمة على الأوضاع الاجتماعية للشعب المغربي الذي انضاف 3 ملايين و200 ألف فقير إلى تعداد فقرائه المحصين (21 مليون). كما أن النظام المغربي وحكومته ومؤسساته التشريعية فقدت حرية صنع القرار السياسي والسيادي والتحكم فيه.

لقد وصف ماركس أموال هذه الديون بأنها تهبط من السماء على البرجوازيين والكمبرادوريين وتخلق طبقة من الرعيين.

بالديون المتراكمة، نتيجة عجزها المالي، فإنها تلجأ كذلك إلى خدمة الدين الخارجي بالزيادة في الضرائب وخفض الإنفاق على القطاعات العمومية الاجتماعية (الصحة-التعليم-السكن- التشغيل...).

وإذا كانت هذه الحزمة من الإجراءات التراجعية لها تأثيراتها على الوضع الداخلي للدولة، مما يخلق مناخا من الاحتقان الشعبي بسبب تحمل تبعاته من طرف الطبقة العاملة وعموم الكادحين والفقراء والمأجورين، وما يقابله من قمع وانتهاكات لكافة حقوق الإنسان، فإن له كذلك فاتورة سياسية باهظة تدفعها الدولة بفقدانها لمبدأ السيادة المكفول من لدن المواثيق الدولية والذي يتيح لها التحكم في شؤونها الداخلية والخارجية وفقا لمصالحها.

وإذ أن المشاكل السياسية لكل الدول لها عمق اقتصادي، فإن الاستعمار المباشر للدول عندما توارى فإنه اتاح المجال للاستعمار الاقتصادي. فالمديونية الخارجية هي البوابة المشرعة أمام الدوائر الامبريالية المالية والدول الدائنة التي توسع دائرة تدخلها في الشؤون الداخلية للدول النامية المديونة، وتحوله من تدخل اقتصادي إلى تحكم في الشؤون العسكرية والسياسية والتشريعية، وتحجر على الحكومات وتحرمها من سيادتها على صنع القرار تحت طائلة العقوبات أو حتى التدخل العسكري.

وفي عصر العولمة واستبداد الشركات العابرة للقارات، فإن هذه الأخيرة تلعب دور الشرطي الذي يفرض التوجهات السياسية العامة، ويحدث اختراقات للنظام السياسي وضبطه وفقا لأجنداتها ومصالحها الآنية والاستراتيجية.

ارتكازا على ما سبق، من تعريف للدين الخارجي آثاره الكارثية على الدول وعواقبه الوخيمة على سيادة

المديونية الخارجية هي مجموع المستحقات والدين في بلد ما لداثنين من خارج البلاد. وتتكون من أموال مستحقة لأبنائك تجارية أو لحكومات أو للمؤسسات ودوائر مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

في العادة تلجأ الدول إلى الاستدانة من الخارج من أجل اقتناء وبناء وسائل الإنتاج لدعم إنتاجية الاقتصاد المحلي وزيادة حجم الصادرات وخفض الواردات مما قد يرفع من مداخيل الخزينة من العملات الصعبة، وبالتالي خلق أريحية في خدمة الدين الخارجي في تناغم مع خلق مناخ تنموي محلي. وفي هذه الحالة نسميه دينا منتجا. أما القرض غير المنتج فهي التي لا تساهم في تنمية القدرات الإنتاجية، بل يتم توظيفها لشراء الأسلحة وقطع غيرها، أو لشراء المواد الاستهلاكية أو أداء أجور الموظفين، أو إعادة رسدها كرساميل ريعية للطبقة السائدة. وهذا يشكل عبئا على اقتصاد الدولة المديونة ويحدث خلال في ميزان مدفوعاتها خدمة للدين الخارجي، مما يدفع الدولة عندما تعجز عن الوفاء بأجال الدفع إلى ديون أخرى، فيصبح الناتج الداخلي الإجمالي غير قادر على مساندة وتجاوز العجز أمام تراكم الديون، وهو الوضع الذي يؤثر بشكل كارثي على النمو الاقتصادي يليه انكماش وانخفاض في مستوى الاستثمار المحلي نتيجة تدفق أمواله نحو الخارج وفتح المجال لاشتراطات الرأسمال الأجنبي لتحفيزه للاستثمار. وهنا تلجأ الدولة إلى خصخصة بعض القطاعات العمومية والشركات الوطنية الكبرى ذات أرقام معاملات ضخمة والمملوكة للدولة، واستجداء الرأسمال الأجنبي للاستثمار وضخ سيولة نقدية مقابل عدة تنازلات قانونية واجتماعية وحتى سيادية. ففي حال فشلت الدولة في الالتزام بتعاقداتها الخاصة

تقديم مركز لأهم الممولين الدوليين

الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا واليابان.

- الرئيس أروبي

3 - دور صندوق النقد الدولي.

أن تأسيس بنك دولي للإنشاء والتعمير (الاسم الأصلي للبنك الدولي) من شأنه العمل على استعادة النشاط الاقتصادي بعد الحرب، وأن إقامة صندوق نقد دولي من شأنه المساعدة في استعادة قابلية تحويل العملات والنشاط التجاري متعدد الأطراف.

وبدوره، يلعب صندوق النقد الدولي دورا أساسيا في تعميق سياسية تبعية الدول "النامية" للمراكز الرأسمالية القوية، أي للامبريالية. ومن نتائج اختيارات وممارسات صندوق النقد الدولي هو الاستمرار في فرض الدولار كالعملة الأساسية في التجارة العالمية.

الخلاصة

لا يمكن لأي شعب أن يحلم بالرفاهية في ظل تبعية دولته للمؤسسات الدولية، وقبول شروطها. فالامبريالية تتحكم في مصير ملايين البشر من خلال مؤسسات "دولية"، في مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدول.

دورا مهما في بناء وتقوية العلاقات التبعية التي تربط الدول "النامية" بالدول الرأسمالية الغربية. ويجب التذكير هنا بالدور السلبي الذي لعبته هاتين المؤسساتين الدوليتين عبر "سياسة التقويم الهيكلي" التي بدأت الدول التبعية في تطبيقها بداية الثمانينات والتي سببت في مآسي اجتماعية كارثية (الخصوصة، تقليص النفقات الاجتماعية، البطالة، الفقر...).



ثانيا - صندوق النقد الدولي

1 - تأسيس. تأسس صندوق النقد الدولي سنة 1944، وهو تابع نظريا للأمم المتحدة، ومقره بواشنطن.

2 - البنية التنظيمية.

- 189 عضو يمثلون مختلف الدول الأعضاء

- مجلس اداري مكون من 25 عضو، من ضمنهم 5 دائمين؛

أولا. البنك الدولي.

1 - التأسيس. تأسس البنك الدولي غداة الحرب العالمية الثانية سنة 1944، وبدأت أعمالها شهر يناير 1946. مقره بواشنطن.

2 - البنية التنظيمية.

- 189 عضو يمثلون مختلف الدول.

- مجلس إداري مكون من 25 عضو من ضمنهم 5 لا يتغيرون؛ ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا واليابان.

- المدير العام: أمريكي.

3 - مؤسسات البنك الدولي البنك.

تحول البنك الدولي إلى "مجموعة البنك الدولي" سنة 2006.

تتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير- مؤسسة التنمية الدولية - مؤسسة التمويل الدولي- هيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف - المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار

4 - دور البنك الدولي

البنك الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية. وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، قبل أن تتحول أنشطتها إلى تشجيع انتشار الرأسمالية عبر الاستثمارات المشروطة، بهدف تدعيم الأنظمة التبعية للغرب.

ويلعب البنك الدولي، بجانب صندوق النقد الدولي،

فلسطين الصامدة: حول وثيقة "إعلان الجزائر"

وتعرب الجزائر عن استعدادها لاحتضان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الجديد، والذي لقي شكر وتقدير جميع الفصائل المشاركة في المؤتمر.

6 - الإسراع بإجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية وفق القوانين المعتمدة في مدة أقصاها عام من تاريخ التوقيع.

7 - توحيد المؤسسات الوطنية الفلسطينية وتجنيد الطاقات والموارد المتاحة الضرورية لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار ودعم البنية التحتية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بما يدعم صموده في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

8 - تفعيل آلية للأمناء العامين للفصائل الفلسطينية ومتابعة إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية والشراكة السياسية الوطنية.

9 - يتولى فريق عمل جزائري عربي الإشراف والمتابعة لتنفيذ بنود هذا الاتفاق بالتعاون مع الجانب الفلسطيني وتدير الجزائر عمل الفريق.

وعليه:

يوجه المجتمعون التحية لجماهير الشعب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وغزة الصامدة والداخل والشتات المنتفض ضد الاحتلال ونظام الاضطهاد والتمييز العنصري، ويعاهدون على تحقيق الوحدة الوطنية والالتفاف حول برنامج وطني كفاحي جامع لكل مكونات الشعب الفلسطيني، ويحيون التضحيات العظيمة للشهداء والنضال البطولي للأسرى والأسيرات في السجون الاحتلال.

وتؤكد القوى التزامها بتطوير المقاومة الشعبية وتوسيعها وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة بأشكالها كافة.

ويتقدم المشاركون في مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية بالشكر والتقدير للسيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية الجزائرية على رعايته ومبادرته للمؤتمر ووصوله إلى النتائج التي تمخضت بإعلان الجزائر.

ويدعو المشاركون الأشقاء في الجزائر لمواصلة الجهود مع الأشقاء العرب لمتابعة تنفيذ إعلان الجزائر الذي توافقت عليه القوى السياسية الفلسطينية. رام الله / محمد غفري، محمد ماجد / الأناضول.

الفلسطيني الشامل للمصالحة، بمشاركة 14 فصيلا. ونشرت وكالة الأناضول في وقت سابق الخميس، بشكل حصري، نص "إعلان الجزائر" للمصالحة، وهي نفسها التي قرأها السفير "أبو عيطة".

وينص الإعلان على:

1 - التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود والتصدي ومقاومة الاحتلال لتحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني واعتماد لغة الحوار



والتشاور لحل الخلافات على الساحة الفلسطينية، بهدف انضمام الكل الوطني إلى منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

2 - تكريس مبدأ الشراكة السياسية بين مختلف القوى الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك عن طريق الانتخابات، وبما يسمح بمشاركة واسعة في الاستحقاقات الوطنية القادمة في الوطن والشتات.

3 - اتخاذ الخطوات العملية لتحقيق المصالحة الوطنية عبر إنهاء الانقسام.

4 - تعزيز وتطوير دور منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل مؤسساتها بمشاركة جميع الفصائل الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بجميع مكوناته ولا بديل عنه.

5 - يتم انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج حيث ما أمكن، بنظام التمثيل النسبي الكامل وفق الصيغة المتفق عليها والقوانين المعتمدة بمشاركة جميع القوى الفلسطينية خلال مدة أقصاها عام واحد من تاريخ التوقيع على هذا الإعلان.

وقعت الفصائل الفلسطينية، مساء الخميس (13 أكتوبر 2022)، وثيقة "إعلان الجزائر" للمصالحة، في ختام أعمال مؤتمر "لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية".

جاء ذلك خلال حفل في العاصمة الجزائر بمشاركة الرئيس عبد المجيد تبون، الذي وصف فيه هذه اللحظة بـ "التاريخية".

وقرأ السفير الفلسطيني لدى الجزائر فايز أبو عيطة، قبيل التوقيع، نص "إعلان الجزائر"، المكون من 9 بنود.

وتقدم أبو عيطة خلال كلمته بالشكر إلى الجهود الجزائرية التي أفضت إلى "إعلان الجزائر" الذي ينهي الانقسام الفلسطيني ويحقق المصالحة الوطنية.

بدوره شكر رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون كل "المسؤولين الفلسطينيين الذين لبوا رغبة الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة والقدس والشتات".

وأضاف تبون في كلمة مقتضبة: "أتمنى عن قريب أن نرى قيام دولة فلسطين المستقلة كاملة الأركان في حدود عام 67 وعاصمتها القدس".

ونوه تبون أنه "منذ أربعين سنة وفي نفس القاعة وتحت نفس السقف أعلن من طرف ياسر عرفات قيام دولة فلسطينية، والتي مضت بنكسات ومشاكل ومؤامرات، واليوم هو يوم تاريخي، ورجعت المياه إلى مجاريها".

بدوره، قال إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، إنه "لا يمكن أن يكون هناك تحرير للأرض الفلسطينية بدون وحدة الشعب على قاعدة المقاومة والثوابت وبناء الإطار القيادي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية".

وأضاف في كلمة له عقب توقيع الوثيقة، بحسب ما نشر الموقع الرسمي للحركة، "أي خطوة لتحقيق الوحدة الوطنية هي تصب في مصلحة القضية الفلسطينية ومستقبل الشعب الفلسطيني".

ووصف هنية، اتفاق الوحدة بـ "اللحظة التاريخية"، لافتا إلى أنه "تضمن كل المبادئ والمنطلقات التي تشكل رؤية فلسطينية برعاية الأشقاء في الجزائر وبإسناد عربي لتحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام".

وأوضح هنية أن "الجزائر ستشرف على تشكيل فريق عمل لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاق بالمشاركة مع الجانب الفلسطيني".

وانطلقت في الجزائر، الثلاثاء اجتماع الحوار

المركز الفلسطيني يجدد دعوته

للمجتمع الدولي بالتحرك لوقف جرائم الاحتلال

الأولى من الاتفاقية والتي تتعهد بموجبها بأن تحترم الاتفاقية وأن تكفل احترامها في جميع الأحوال، كذلك التزاماتها الواردة في المادة 146 من الاتفاقية بملاحقة المتهمين باقتراح مخالفات جسيمة للاتفاقية.

الجمعة 21 أكتوبر 2022

الضفة - بوابة الهدف

الاحتلال عن استشهاد 145 مواطنا، منهم 27 طفلاً و8 نساء، ومواطنان قتلتهما مستوطنون، فضلا عن إصابة المئات منهم نساء وأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتوفي خمسة مواطنين، من بينهم امرأة في سجون الاحتلال.

وفي هذا السياق، طالب الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة الوفاء بالتزاماتها الواردة في المادة

جدد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان دعوته المجتمع الدولي للتحرك الفوري لوقف جرائم الاحتلال ووقف ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي.

ودعا المركز في بيان عقب استشهاد الشاب صلاح البريكي في جنين صباح اليوم الجمعة، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للعمل جدياً في الوضع الفلسطيني.

وأوضح المركز أنه ومنذ بداية العام، أسفرت اعتداءات

تخريب أنبوب الغاز نورد ستريم

وتداعياته على أوروبا وباقي دول العالم

الحسين بوتبغى

وذلك ما تؤكد وقائع ومعطيات كثيرة. فمند انهيار الاتحاد السوفياتي حاولت جماعة المحافظين الجدد بأمريكا التحكم في السياسة الخارجية للولاية المتحدة الأمريكية، فكل الخروقات للقانون الدولي من طرف هذه الأخيرة تحمل بصمات هذه المجموعة. ومع الرئيس الأمريكي الحالي الذي يقضي جل أوقاته في العطله قد تكون هذه المجموعة نجحت في تطبيق واحد من مخططاتها الهادفة الى إعادة تقسيم العالم. فالمجموعات البترولية الأمريكية الكبرى تهدف الى تقزيم بل القضاء على منافسيها الدوليين ومنهم الصين والاتحاد الأوروبي وفيدرالية روسيا بغرض إعادة طور جديد من التنمية الاقتصادية. وبالرغم من ان لا أحد يتمنى ان يموت في حرب نووية الا ان حربا عالمية ثالثة قد بدأت في صيغة هجينة على شكل حروب جهوية وحصار اقتصادي ضد المنافسين مع القضاء طبعاً على كل الخصوم المحتملين. وقد تكون عملية شهرشتنبر التي خربت نورد ستريم 1 و 2 استهدفت في الآن نفسه كل من روسيا والاتحاد الأوروبي وخاصة قاطرتها الاقتصادية ألمانيا.

بعد تخريب انبوبي الغاز نورد ستريم ستبدأ المرحلة الثانية من هذا السيناريو وستعرف معه ألمانيا التي ستحرم من الغاز الروسي شتاء قاسيا جدا 2022 / 2023 وسيبدأ في نفس الوقت تراجع مسلسلها التصنيعي، في حين ان بولونيا، المسندة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ستشرع في تطوير قدراتها الاقتصادية والصناعية العسكرية شريطة ان تكون أداة طيعة لأمريكا وذلك بتقديم كل الدعم لأوكرانيا في حربها ضد روسيا. وحين سيتم الانتهاء من البنية التحتية الكفيلة بتحويل الغاز الصخري الأمريكي نحو أوروبا أوساط 2023 او بداية 2024 ومع نهاية العقدة المبرمة بين أوكرانيا وغاز بروم (Gazprom) الروسي، ستقوم أوكرانيا بتوقيف الانبوب الروسي الذي يمر عبر أراضيها وستحول هذه قدراتها التخزينية وكل البنية التحتية المعدة لتحويل الغاز الروسي لتوظيفها لنقل الغاز الصخري الأمريكي. ان هذا المخطط يرمي لتحطيم أوروبا، فأوروبا الغربية وأساسا ألمانيا ستجد نفسها محرومة من الغاز الروسي الرخيص والعالي الجودة ومعتمدة كلية على الغاز الصخري الأمريكي. انه مخطط يرمي لتكريح كل أوروبا الغربية باستثناء بريطانيا التي طلقت أوروبا واصطفت الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، لكن تطبيق هذا المخطط من طرف واشنطن سيصطدم بموازين القوى على الصعيد العالمي كما تشكل حاليا تحت اعيننا وخاصة بعد اجتماع سمرقند (Samarqand) الأخير الذي جمع زعماء منظمة شنغهاي للتعاون.

ختاما لا بأس من التذكير على اننا في حالة حرب، حرب هجينة لكن شرسة ومدمرة تعمم الخراب وتفتك يوميا بالآلاف الأرواح البشرية. وبالرغم من انها ليست بمواجهة مباشرة بين الدول الصناعية الكبرى فقد حشرت فيها أوكرانيا وتم مدها بكل أنواع الأسلحة الفتاكة والمتطورة ذلك لأن أمن واشنطن ولندن وبروكسيل اهم بكثير بالنسبة للحلف الأطلسي من مصير أوكرانيا التي لا تعني له الشيء الكثير. زيادة على ذلك فتوريد السلاح لأوكرانيا وكل المناطق المشتعلة عبر العالم هي، زيادة عن اهداف الحرب السياسية المعلنة منها والمبطنه، مسألة تجارية تسمح للصناعات العسكرية اي للإمبريالية العالمية من جني الأرباح الطائلة. وفي هذا الصدد فلا بد للقوى المحبة للسلام من مناهضة هذه الحرب وذلك بالقيام بمظاهرات واحتجاجات قوية ومكثفة من اجل السلم وضد الحرب الرجعية القائمة ومشعلي الحروب لان وحدها انتفاضات من هذا النوع هي الكفيلة بتوقيف هذا الانجراف الخطير نحو الدمار الشامل، نحو البربرية. ان ما نقوم به كعمال وكشعوب عبر العالم ضد الغلاء وضد التفجير من انتفاضات واحتجاجات هو ما علينا القيام به من اجل توقيف العسكرة واثارة الحروب المدمرة والمهددة لمستقبل الإنسانية.

الجودة وجني أرباح طائلة من وراء تلك العملية. في هذا الإطار قامت أمريكا بدفع دولة بولونيا لتعطيل تحويل الغاز الروسي برا وذلك بتوقيف نقله بواسطة الأنبوب (Yamal) الذي يمر عبر أراضيها.

بعد تسجيل التفجيرات التي لحقت بأنبوب نورد ستريم من طرف علماء الزلازل، صرح العديد من القادة الاوروبيين بان عملية تخريبية هي التي كانت وراء تسريب الغاز من نورد ستريم. هذا وقد سبق للرئيس الأمريكي بايدن ان صرح خلال استجوابه من طرف صحفيين بان الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بتوقيف نورد ستريم متى رأت ان ذلك ضروريا، هذا التصريح تم ثلاثة أسابيع قبل اجتياح أوكرانيا من طرف روسيا. ومعلوم ان الانبوب الذي ينطلق من روسيا يمر عبر مياه أربعة دول من الاتحاد الأوروبي هي فنلندا والسويد والدنمارك



وألمانيا، وقد تطلب انجازه موافقة كل من استونيا ولاتفيا ولتوانيا وبولونيا التي شاركت في اللقاء التشاوري بخصوص انشائه. ومن الناحية القانونية فالتفجير الذي استهدف نورد ستريم ليس بعمل إرهابي ضد روسيا بل هو أكثر من ذلك، فهو بمثابة اعلان حرب من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد الأوروبي. ومعلوم انه إثر انفجار الانبوب يتم الحديث بالسويد عن مشاكل جانبية كان من الممكن ان تقع، ويتعلق الامر بالتماس فيما بين الغاز المتسرب من الانبوب وسلك كهربائي يمر غير بعيد عنه، وهو سلك وضع بأعماق بحر البلطيق مند قرابة ثلاثين سنة ويتم عبره تحويل الكهرباء من شمال بولونيا لعدد من الدول بالمنطقة. غير انه ابان الانفجار كان السلك الكهربائي غير مشغل، ما يطرح السؤال بخصوص قدرة تنبؤ السويد بما سيقع ام ان الامر هو مجرد صدفة سارة أبعدت مخاطر محققة عن المنطقة.

بخصوص تخريب نورد ستريم 1 و 2 فروسيا هي وحدها من طالبت بفتح تحقيق جنائي في الموضوع، اما الحلف الأطلسي فلا يرغب في اي تحقيق مستقل بهذا الخصوص، وقد كان ذلك متوقعا لان هذا النوع من التفجيرات يخلف أثار كثيرة في مكان الحادث. هذا الامر يذكرنا بما وقع بخصوص العقود السرية التي أبرمت مع كبريات الصيدليات (Big pharma) فيما يتعلق ببيع اللقاحات ضد كوفيد-19 وكذلك بالمعطيات الأولية للتجارب الإكلينيكية لنفس اللقاح. فالمستثمرون للأنبوبين الرباطين بين روسيا وألمانيا يقرون انهم، وفق توجيهات السلطات السويدية والدنماركية، لن يكون بإمكانهم اجراء الفحوصات للأنبوبين الا بعد انتهاء تحقيقات الشرطة بمكان الواقعة. وغير خاف ان مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية فيما وقع ثابتة

تفجيرات قوية متباينة لكن منسقة أدت الى تخريب انبوبي نورد ستريم لنقل الغاز الروسي الى ألمانيا ما بين ليلة الاحد 25 الى الاثنين 26 شتنبر الماضي. وقد تمكنت دولتي الدنمارك والسويد من اكتشاف تسريبات كبيرة من الغاز إثر هذا التفجير فقاموا بمنع البواخر من الملاحة قرب (Bornholm) الجزيرة القريبة من مكان هذه التسريبات. بنفس المناسبة صرحت المصالح السويدية المكلفة بمراقبة الزلازل انها سجلت تفجيرات قوية نابعة من أعماق البحر، واقتنعت الحكومة الألمانية على ان التفجيرات هذه لم تقع نتيجة لخطئ ما بل هي مدبرة باتقان وحرفية من طرف دولة خارجية كما توصلت روسيا الفيدرالية من جانبها هي الاخرى الى نفس الاستنتاج.

قبل البحث عن الفاعل وطرح السؤال حول المستفيد من الجريمة، بادرت الحكومة الأمريكية، ومن دون ان تتلقى السؤال

من أي كان، بالتصريح على ان التفجير لا يخدم مصلحة أي أحد. لكن لا يمكن نسيان المحاولات المكثفة التي قامت بها هذه الحكومة للحيلولة دون انشاء أنبوب الغاز نورد ستريم 2، وبعد ذلك لمنع استعماله. فقد مارست ضغوطات سياسية كبيرة لسنوات لمنع الحكومة الألمانية لإنجاز هذا المشروع ثم حرّضت دول اخرى لمنع مرور أنبوب الغاز عبر مياهها البحرية. وبعد ان فشلت في توظيف الطرق الدبلوماسية التجأت شهر مارس 2018 لاستخدام تدابير قسرية غير شرعية بل محرمة من قبل منظمة التجارة العالمية تجاه أي شركة مساهمة في انجاز مشروع نورد ستريم 2. ففي نفس السنة قام برلمان الولايات المتحدة الأمريكية بسن قوانين تجيز حجز/ سرقة ممتلكات المقاولات المساهمة في هذا المشروع، ونفس الاجراءات طبقت على كل شركة تقدم وسائل عمل لانجازه أو أي مؤسسة تأمين او بنك يقدم الأموال لهذا الغرض.

بهذه الطريقة استطاعت أمريكا تعطيل نورد ستريم 2 لمدة أربعة سنوات وهو المشروع الذي استغرق انجازه مدة ثلاثة مرات أكثر من نورد ستريم 1، كما سجل أيضا تراخي بل تورط كل من ألمانيا نفسها والمفوضية الأوروبية في هذا التباطؤ بحيث لم تسجل أي من هما اي احتجاج او استنكار يذكر بخصوص ممارسات الولايات المتحدة الأمريكية وتحديدها للقانون الدولي. أكثر من هذا فقد دفعت هذه الأخيرة بألمانيا لتنتظر ملاً انبوبي نورد ستريم 2 بالغاز الروسي لتعلن بعد ذلك عن رفضها استغلاله، وفي 7 فبراير الماضي صرحت أمريكا علانية انه اذا قامت روسيا باجتياح أوكرانيا فان نورد ستريم 2 سيتوقف عن العمل بشكل نهائي. ومعلوم ان من مصلحة هذه الأخيرة تعطيل نورد ستريم وتوقيف تحويل الغاز الروسي الى ألمانيا بل الى أوروبا بكاملها لان ذلك سيسمح لها ببيع غازها الصخري المرتفع التكلفة والقليل

سيكوميك مكناس: عاملات وعمال يواجهون جشع الرأسمالية

الحالة الخامسة: العاملة (خ-د) من مواليد 1966، مطلقة وأم لثلاثة أطفال، بدأت العمل سنة 1982، وتم استغلالها هي الأخرى لمدة ثلاث سنوات بذريعة التكوين formation، ولم يتم الاعتراف بها إلا في سنة 1985. بدورها كانت في البداية تشتغل في العطلة الصيفية لتغطية مصاريف الدراسة ولم تكن تظن أنها ستستمر في العمل في الشركة. حين الحديث معها تتذكر (خ-د) تجربتها في العمل، وكيف أنه منذ 2013 كان صاحب الشركة يقوم بعزل بعض العاملات اللواتي كان يأخذهن للعمل في شركة له بسيدى بوزكري وكن مقربات له لأنه كان يعرف أنه مقبل على إغلاق شركة سيكوميك. بدأت العمل مقابل أجر 300 درهما، في غياب تام لشروط السلامة، إضافة إلى العمل أيام الأعياد الوطنية والدينية.

الحالة السادسة: العامل (ك-ك) من مواليد 1971، أرملة وأم لثلاثة أطفال، بدأت العمل سنة 1983، كانت تتقاضى 100 درهما في بداية العمل ليصل بعد ذلك إلى 550 درهما في غياب تام للحقوق الشغلية والضمان الاجتماعي. وانتقلت سنة 1991 من العمل المؤقت إلى السميك.

ملحوظة:

لم يؤسس المكتب النقابي بالشركة حتى سنة 1995، والذي حقق مكتسبات للعاملات والعمال منها ضمان تحديد أوقات العمل، ولو بشكل شكلي لأن التوقيت ظل غير محترم.

من المطالب التي يرفعها العاملات والعمال:

- الاستمرار في العمل مع تطبيق قانون الشغل على علاته؛
- استرجاع شهور العمل غير المؤدى عنها؛
- مطالبة المسؤولين بتفعيل المادة 19 من مدونة الشغل التي تحمي العاملات والعمال وألا تكون ورقة في يد الباطرون لتشريداهم /هن.

لطيفة بوجيدة ومارية العمراني

يتم الاعتراف بها حتى سنة 1982، اشتغلت ب 80 درهما للشهر في غياب تام للوسائل الصحية والأمنية، وتحكي هذه العاملة أن العمل كان يبتدئ من الساعة السابعة والنصف صباحا وينتهي على الساعة الثامنة والنصف ليلا، كما يسميه العمال توقيت sonnette، لكن الواقع هو أنهم لا يسمح لهم بالخروج إلا بعد تنظيف السلسلة La chaine.



وتذكرت هذه العاملة أنه كلما كانت هناك زيارة من الخارج (فرنسا) إلى العمل، كان صاحب المعمل يخفي العاملات القاصرات حتى لا تتم ملاحظتهن من طرف الزوار. وهي الآن تعاني من هشاشة العظام والتهابات مفصالية ومرض السكري والأعصاب.

الحالة الرابعة: العامل (ب-ع) من مواليد 1968، متزوج وأب لثلاثة أطفال، بدأ العمل بالشركة سنة 1992، وصرح به في نفس السنة، وكان يتمتع بجميع حقوقه الشغلية إلى حدود 2016 حيث تمت خيانة الأمانة بعدم أداء واجب العمال.

في إطار التواصل والتضامن المطلق واللامشروط مع عاملات وعمال سيكوميك، عقد القطاع النسائي للنهج الديمقراطي - فرع مكناس لقاء من أجل الاستماع للعاملات والعمال المعتمدين /ات بشجاعة حول شركة سيكوميك، لفك الحصار الإعلامي المضروب على قضيتهم/هن وللتعريف بها.

الحالة الأولى: العاملة (س-ب) من مواليد 1968، متزوجة وأم لطفلين، المستوى الدراسي الابتدائي، بدأت العمل بالشركة منذ 1982، وكانت وقتها قاصرا. الدافع للعمل كما جاء على لسانها هو الفقر إضافة إلى أن المعيل الوحيد للعائلة كان هو الأب الذي كان بدوره عاملا في شركة الياجور وتعرض لحادثة شغل توقف بعدها عن العمل بدون تمتعه بأية حقوق. اضطرت على إثرها ابنته للتوقف عن الدراسة والعمل لإعالة أسرتها. كانت تشتغل أكثر من 14 ساعة مع الإزامية تنظيف وتكنيس السلسلة (La chaine) قبل الخروج مقابل أجر 100 درهما للشهر، في غياب تام للسلامة الصحية والأمنية وقتها. وتضيف هذه العاملة أنها اشتغلت لثلاث سنوات بدون تصريح بها كعاملة حتى سنة 1985.

الحالة الثانية: العاملة (ن-ب) من مواليد 1976، متزوجة وأم لطفلين، التحقت بالشركة بدافع الفقر حيث اضطرت للعمل في البداية في فصل الصيف لتتمكن من تغطية مصاريف الدراسة وسنة 1990، اشتغلت ب 80 درهما للشهر، ولم يتم ترسيمها حتى سنة 1993 بعد ثلاث سنوات من الاستغلال البشع في عمل يتجاوز الحد القانوني بالإضافة إلى تكنيس السلسلة (la chaine) خارج أوقات العمل، وقبل الخروج من الشركة بشكل يومي دون ضمانات شغلية وأمنة.

الحالة الثالثة: العاملة (ر-خ) من مواليد 1965 متزوجة وأم لثلاثة أطفال، بدأت العمل بالشركة سنة 1982 ولم

دعوهن يتكلمن

عبد اللطيف الصردي

تحيلني على اخريات لنساء امن بقضيتهن فتنظمن وصمدن وانتصرن من أصقاع الدنيا. فلازلت اذكر تلك الام في رواية مكسيم جوركي. كيف كانت تحرض ابنتها على النضال رغم أن الامر محفوف بكثير من المهالك والخطب الجليل. وأذكر تلك الأمهات المقاومات اللاني يحملن نعوش الشهداء فوق رؤوسهن مبتسمات. مزغردات يزفنها للقمر. وتعود بي الذكرى ذات فاتح ماي بمرakash في منتصف الثمانينات حيث حاول صف من عناصر الشرطة أن ينتزع لافتة "الكونطر بلاكي" لعاملات التصبير واستمر هذا النزاع وتكسرت اللافتة. وتمكن من النصر. وأجمل ما اهديكن اغنية لمارسيل خليفة.

أجمل الأمهات التي عاد ابنها.

فبكت دمتين ووردة.

ولم تنزوي في ثياب الحداد.

لم تنته الحرب ولكنه عاد.

عاد ويدها محايدتان.

رفيقاتي اخواتي بسيكوم مكناس فأنتن ومثيلاتكن في عالم القهر تصنعن الأمل لمجتمع اخر ممكن. تكون فيه كلمة المنتجين والمنتجات هي العليا.

المشاهد النضالية. انها بحق معبرة سواء في اعتصاماتكن أو مسيراتكن او احتجاجاتكن. لا أحد يجادل في شرعية وقدسية قضيتكن. هذه الملاحم التي سطرتهن بمكناس.

هذه زغاريد وتحايا ملؤها الفخر والاعتزاز بكن رفيقاتي واخواتي العاملات بسيكوم/سيكوميك بمكناس. ها نحن في النهج الديمقراطي العمالي نتعلم منكن أرقى



الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين فرع الجديدة

إلى الأمام لتمويه الفرع بعدم الاستمرار في فضح التوظيفات والصفقات المشبوهة بالوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء وتطهير السائل الجديدة سيدي بنور والتوظيف المشبوه بالمحطة الطرقية الجديدة وكذلك ربح الوقت بخصوص هدم الكشك امام مستوصف سيدي يحي كان يستغله المستشار لمدة 20 سنة بدون تعويض مادي وتقديم خدمة له وتمتلك في عدم وجود صفة التناهي من طرف قائد الملحقة 13 الذي تم تنقيله، وفي اخر زيارة مكتب الفرع لبلدية الجديدة للاستفسار عن هذه الوعود رفض رئيس المجلس البلدي استقبال المعطلين يوم 18 أكتوبر 2022، مما دفع الفرع المحلي الدخول في الشطر الرابع من المعركة. و عليه نعلن للرأي العام الوطني والمحلي ما يلي ..

- تشبثنا بالخط الكفاحي التقدمي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلة.
- تضامننا المبدئي مع كل نضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، وكذا كافة المعتقلين السياسيين والمتابعين وعلى



رأسهم معتقل الفرع المحلي رضوان دليل
- عزمنا على الاستمرار في نضالاتنا حتى تحقيق ملفنا المطليبي.
- مطالبتنا لعامل الاقليم بتنفيذ الوعود المقدمة للمعطلين بالجديدة والنواحي.
- تحميلنا مسؤولية استمرار هذه الأوضاع للسيد العامل اعتبارا أنه جزء من حل مشكل العطالة بالاقليم.
- عزمنا خوض أشكال نضالية تصعيديه ابتداء من 20 أكتوبر 2022
- إدانتنا للأساليب المخزنية التي تسعى إلى ترهيب المعطلين والمعتلات و تنيهم عن مواصلة النضال ضد التهميش والإقصاء الاجتماعي.
- تهيب بكافة الجماهير الشعبية وذوي الضمائر الحية والقوى الديمقراطية بالجديدة والنواحي مساندتنا في نضالاتنا.
- عزمنا تجسيد وقفة احتجاجية يوم الخميس 20 أكتوبر 2022 امام بلدية الجديدة على الساعة 7.30 مساء
- الحضور والمشاركة في الندوة التي سيعقدها الفرع المحلي لاحقا
وعاشت الجمعية الوطنية صامدة ومناضلة الحرية للمعتقل السياسي رضوان دليل

إن الأزمة البنيوية التي يتخبط فيها النظام العالمي نتيجة لسياسته الرأسمالية الهمجية والنيولبرالية المتوحشة والتي تنعكس سلبا على الأنظمة التبعية السائرة في فلكتها والتي تتسم بالمزيد من الاجهاز على القوت اليومي للجماهير الشعبية وكذا ثروات الشعوب عن طريق الشركات المتعددة الاستيطان والعوثة والشراكة/التطبيع، في المجال الاقتصادي، التي ماهي الا عوثة للفقر والجوع والبطالة، والشراكة ماهي الا شراكة المستغلين ضدنا على مصالح الطبقة العاملة وعموم ضحايا همجية الرأسمالية، وهما معا يهدفان إلى تعميق الفوارق الاجتماعية والإقصاء لاوسع الفئات المتضررة، في إطار تدويل الأزمة الرأسمالية نتيجة الحرب الروسية وحلف الشمال الاطلسي على الاراضي الأوكرانية، إن الاقتصاد الرأسمالي أمام خيارين إما تضخم مالي حاد وإما ازمات فيض إنتاج دورية، والمؤسسات المالية عملت على تدويل أزمة النظام الرأسمالي من خلال توجيه اقتصادات الدول التابعة لها ومن ضمنها المغرب،

الذي طبق بامتياز تلك المخططات المتمثلة في سياسة التقويم الهيكلي غير المعلنة التي نعيش إحدى تجلياتها(العطالة)، ومن بين التوجيهات خصوصية ما تبقى من قطاعات عمومية وتراجع دور الدولة في المجالات الاجتماعية (التعليم، الصحة، السكن، الشغل ..)، وذلك لتحقيق التوازنات المالية للرساميل الضخمة عوض توجيه الاقتصاد لتلبية الحاجيات الاجتماعية الاساسية للشعب، ومن ضمنها الحق في الشغل بحيث تستمر نضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب في سيرورة نضالها ضد العطالة التي استفحلت بتداعيات جائحة كوفيد والأزمة الاقتصادية الناتجة عن حرب الامبريالية الامريكية بالأراضي الأوكرانية وكذا استمرار النضال ضد التهميش والفقر حيث شهدت أيام 15-16-17 أكتوبر سلسلة نضالات ب122 مدينة على كامل التراب الوطني احتجاجا على تفجير الشعب المغربي.

محليا وبعد سلسلة من النضالات التي خاضها الفرع المحلي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب التي أفرزت من خلالها عدة حوارات مع المجلس البلدي او الباشا السابق، تمثلت في وضع 10ملفات تتعلق بالشغل و5 ملفات تتعلق بالحلول البديلة، كان عنوانها العريض ربح الوقت والمماطلة والهروب

من مقولات ماو تسي تونغ حول الشباب (1939)

التجربة الثورية تأتي بنتيجة المساهمة في النضال الثوري. وإذا ما بدأ المرء بالعمل انطلاقا من أدنى المستويات، وإذا ما قام طوال عدة سنوات بعمل حقيقي، دونما استسلام للأوهام، فإن التجربة لا بد أن تكتسب من قبل أولئك الذين لا يمتلكونها.

إن الشبان - أسواء كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي أم لا - الذين يلتحقون بصفوف الحركية الثورية، فيمدونها بدم جديد وبالحماسة، هم جميعهم عناصر ثمينة للغاية. فبدونهم لا تتسع صفوف الثورة، وبدونهم لن تنتصر الثورة. ولكن العيب الطبيعي للرفاق الشبان هو نقص التجربة. والحال إن

ما كتب حول تشي جيفارا

بأداء عدد من الأدوار الرئيسية للحكومة الجديدة، وشمل هذا إعادة النظر في الطعون وقرق الإعدام على المدانين بجرائم الحرب خلال المحاكم الثورية، وأسس قوانين الإصلاح الزراعي عندما كان وزيرا للصناعة وعمل أيضا كرئيس ومدير للبنك الوطني ورئيسا تنفيذيا للقوات المسلحة الكوبية، كما جاب العالم كدبلوماسي باسم الاشتراكية الكوبية. مثل هذه المواقف سمحت له أن يلعب دورا رئيسيا في تدريب قوات الميليشيات اللاتي صعدن غزو خليج الخنازير، كما جلبت إلى كوبا الصواريخ الباليستية المسلحة نوويا من الاتحاد السوفييتي عام 1962 والتي أدت إلى بداية أزمة الصواريخ الكوبية. بالإضافة إلى ذلك، كان غيفارا كاتباً عاماً يكتب يومياته، كما ألف ما يشبه الكتيب لحياة حرب العصابات وكذلك ألف مذكراته الأكثر مبيعا في جميع أنحاء أمريكا الجنوبية رحلة شاب على دراجة نارية.

سافر جيفارا عندما كان طالبا في كلية الطب بجامعة بوينس آيرس، التي تخرج منها عام 1953، إلى جميع أنحاء أمريكا اللاتينية مع صديقه ألبيرتو غرانادو على متن دراجة نارية وهو في السنة الأخيرة من الكلية، وكونت تلك الرحلة شخصيته وإحساسه بوحدة أمريكا الجنوبية وبالظلم الكبير الواقع من الإمبرياليين على المزارع اللاتيني البسيط، وتغير داخليا بعد مشاهدة الفقر المتوطن هناك.

أدت تجاربه وملاحظاته خلال هذه الرحلة إلى استنتاج بأن التفاوتات الاقتصادية متأصلة بالمنطقة، والتي كانت نتيجة الرأسمالية الاحتكارية والاستعمار الجديد والإمبريالية. رأى جيفارا أن العلاج الوحيد هو الثورة العالمية. كان هذا الاعتقاد الدافع وراء تورطه في الإصلاحات الاجتماعية في غواتيمالا في ظل حكم الرئيس جاكوبو أربينز غوزمان، الذي ساعدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في نهاية المطاف على الإطاحة به مما سهل نشر إيديولوجية غيفارا الراديكالية. بينما كان جيفارا يعيش في مدينة مكسيكو التقى هناك براؤول كاسترو المنفي مع أصدقائه الذين كانوا يجهزون للثورة وينتظرون خروج فيدل كاسترو من سجنه في كوبا. ما إن خرج هذا الأخير من سجنه حتى قرر غيفارا الانضمام للثورة الكوبية. رأى فيدل كاسترو أنهم في أمس الحاجة إليه كطبيب، وانضم لهم في حركة 26 يوليو، التي غزت كوبا على متن غرانما بنية الإطاحة بالنظام الدكتاتوري المدعم من طرف الولايات المتحدة التي تدعم الديكتاتور الكوبي فولغينسيو باتيستا. سرعان ما برز غيفارا بين المسلحين وتمت ترقبته إلى الرجل الثاني في القيادة حيث لعب دورا محوريا في نجاح الحملة على مدار عامين من الحرب المسلحة التي أطاحت بنظام باتيستا.

في أعقاب الثورة الكوبية قام غيفارا

غادر غيفارا كوبا في عام 1965 من أجل التحريض على الثورات الأولى الفاشلة في الكونغو كينشاسا ومن ثم تلتها محاولة أخرى في بوليفيا، حيث تم إلقاء القبض عليه من قبل وكالة الاستخبارات المركزية بمساعدة القوات البوليفية وتم إعدامه.

لا تزال شخصية غيفارا التاريخية ملهمة ومحترمة، مستقطبة للمخيلة الجماعية في هذا الخصوص والعديد من السير الذاتية والمذكرات والمقالات والأفلام الوثائقية والأغاني والأفلام، بل وضمنته مجلة التايم من بين المائة شخص الأكثر تأثيراً في القرن العشرين، في حين أن صورته المأخوذة من طرف ألبرتو كوردا والمسماة غيريليرو هيروويكو (أصل الاسم بالإسبانية ويعني باللغة العربية بطل حرب العصابات) (كما هو موضح في قالب المقال)، قد اعتبرت "الصورة الأكثر شهرة في العالم".

الثقافة والتغيير

"إننا نهرم في هذا البلد بسرعة!"

حسن ايت اعمر

قدرنا يشبه قدر "عمر" الشخصية الرئيسية في رواية "سعادة طيور الدوري" (le bonheur des moineaux) للكاتب محمد نضالي، والتي صدرت سنة 2008 .

على مشارف نهاية أحداث الرواية قالت السيدة الأولى في بلاد العم سام لمرشدها، والذي لم تلتق به منذ حوالي 15 سنة، على مسامع شخصيات هامة مدنية وعسكرية، وضع دوارك لم يتغير كثيرا، وأضاف: لكنك انت تغيرت كثيرا، فأجابها عمر المرشد السياحي في جبال الاطلس الكبير: إننا نهرم في هذا البلد بسرعة!

بعد ان نبهه كل المسؤولين بعدم الخوض في امور السياسة مع زوجة الرئيس الامريكى، قال لها بالضم المألوف في مسمع



وعلى مرأى والى الجهة وعالم الاقليم ...: إننا نهرم في هذا البلد بسرعة!

التقطتها اذان كل تلاوين المخابرات المدنية والعسكرية.

بمجرد مغادرة زوجة رئيس اقوى بلد في العالم، على عجل، تم استدعاء عمر المرشد السياحي الى مخفر الدرك، والشر يتطاير من اعينهم وافواههم...

لقد ورطت المغرب في مأزق كبير، لماذا قلت لها اننا نهرم في هذا البلد بسرعة؟ لقد دمرت الفلاحة الوطنية، لان الغربيين لن يستهلكوا منتجاتنا الفلاحية خوفا من الهرم والشيوخوخة، ودمرت السياحة الوطنية، فلن يأتوا لزيارة بلدنا مستقبلا لأن الناس يشيخون ويهرمون فيه بسرعة... في الاخير قال لهم عمر : لقد تحدثت عن نفسي! انني هرمت في هذا البلد بسرعة.

اجابه احدهم : لا لا لا ...لقد تكلمت باسم كل المغاربة، استعملت (on) .

فكلنا كأناس بسطاء يمشون في الاسواق ويبحثون عن كسرة خبز، مهما كان الكلام الذي تنفوهه ستفهمه "السلطة" على نفس المنوال

لكن في السطور الأخيرة للقصة تجرأ عمر

وبعد ان استنفذ كل المحاولات لاقناعهم بأنه يقصد نفسه فقط، قال لهم : افعلوا بي ماتشاؤون!

فرد عليه مسؤولهم : ماذا عسانا نستطيع ان نفعل بصديق السيدة الأولى في بلاد العم سام

فنحن ليست لدينا مثل هذه الشجاعة، وبالرغم من ذلك فإن السلطة تفعل بنا ما تشاء، لذلك نجوع ونمرض ونبقى في الجهل ودائما النتيجة واحدة : إننا نهرم في هذا البلد بسرعة!!

لمياء شمت

قاد مباشرة لاندلاع التمرد في دولة الجنوب، وتعالى صرخات المطالبة بالحكم الذاتي وتقرير المصير. ولعل ذلك هو ما حدا بالشخص بالانزوع إلى الاسترجاع، ونبش مخزونات الذاكرة.

الشخصيات الرئيسية:

إدو : واسمها يعني الكائن الذي حط من السماء أو صاحب العلو والسمو، وهي أم مكلمة ابتليت برحيل أطفالها، فانطوت حزينة على جرحها الطري، وقد خلف ذلك دافعا غامضا لخوض مغامرة سرية وممارسة الحب المروحن مع مجنون القرية، لتحمل ثمرتها وتنجب ابنتها الوحيدة لوسي، التي تنجو وتعيش بفضل التعويذة التي تلقبها أمها عليها قبل أن ترحل، لتنجب لوسي بستان من الأطفال وتعيش وقائع أمومة مدهشة. لكنها لا تنجو من نداءات الحنين فتظل تعود بروحها إلى حيث خضرة موطنها الصغير، تردد الأغنيات بوجود، فيشعر من حولها بغيابها في عوالم شرودها وأساها. وهي تدرك عميقا بأن روح أمها تتجول من حولها، حارسة راعية.

بيتر : وهو شخصية استثنائية وطفل لأم وحيدة، تركته تحت وصاية تاجر من الشمال، ثم اختفت في ظروف غامضة بعد أن عصفت المشاجرات والعراك وعدم الرضا بعلاقتهمما بحبيبها القادم من الشمال، بسبب الغبن الاجتماعي الواغر في الصدور تجاه كل سودانيي الشمال، الموصومين بتجارة الرق والتأمر والقتل، واستغلال الثورات، وسذاجة الاستعلاء الثقافى. وبلانتقاله إلى الشمال يصطدم بيتر بتفاصيل اختلافه السافر: سحنته الخلاسية واسمه المسيحي الذي يرفض بعناد التنازل عنه أو عن عقيدته.

ماركو: وهو زوج لوسي الذي هرب بها من أخطار الحرب وأهوالها في رحلة من قريتها إلى الخرطوم. وهو يسبغ عليها أبوة رؤومة وريضة. ويكاد يحس بطيف أمها يرتكن المكان ليراقبه عن كثب.

وهكذا فإن الشخصيات الروائية تظل مرتبطة بمدارات واقعه وأقدارها وهي تتنكب وعناء طريقها نحو اكتشاف ذواتها

أرواح إدو

ومركز على واقع المرأة السودانية، كضحية تسام للممارسات المجتمعية القاهرة المنتقصة للكرامة الإنسانية، ومحاصرة بالقيود والأسوار والكوابح التي تضيق إمكاناتها وتسرق حياتها، وتحولها لمحض كائن منهوش الحقوق ومنهوب القيمة يستغل لخدمة رغبات الرجل. فالمرأة في النجوع والقرى أقصى الجنوب، على وجه



الخصوص، تطلع لأشواط متتالية فوق جمر آلام متجددة وعنت حياتي متزايد، ومعاناة مريرة وعوز جارح، بما يختلف عن حجم معاناة المرأة في الوسط الشمالي أو في جهات أخرى من البلاد. وهو مما يخفف بل يصادر إمكانات تطورها واستقلاليتها وخروجها عن محابس العوز والاستغلال. وهكذا فإن المرأة في تلك الأصقاع تعتبر ناجية بكل معنى الكلمة من لطم أهوال متتابعة؛ فهي قد تنجو في طفولتها من قسوة ونكال الختان والأمراض والإهمال، وفي مراهقتها من رهبة الزواج المبكر الذي يتحين استباحة جسدها وسرقة براءتها، ولا تخلو مرحلة الأمومة من مخاطر تقترب بها من براثن الموت المتربص. وهي تتجشم كل تلك المشقات والمكابدات في وسط مجتمع يعلي، بلا مداراة، من شأن الشق الآخر ويهيل عليه الامتيازات ويرسخ حضوره.

تدور الرواية كما أسلفنا في منتصف حقبة السبعينات وبداية الثمانينات، وهي الحقبة التي أطل فيها العالم برأسه على أفق الحرية والانتعاش السياسي والاقتصادي والحراك المجتمعي، لكن الأمر كان مختلفا في السودان حيث طفحت تلك السنوات بتقلبات سياسية منذرة، حيث كثرت الانقلابات العسكرية الفاشلة الطامحة إلى سدة السلطة، وتماكرت جماعات الإسلام السياسي للقبض على مفاصل الدولة، دون مراعاة لواقع التعدد والتنوع، مما

رواية القاصة استيلا قايتانو الأولى أرواح أدو الفائزة بجائزة القلم البريطانية، فئة الروايات المترجمة، الصادرة في ديسمبر 2018 عن دار ريفي للنشر، جوبا، رواية تعج بخزين المواقف والتجارب والتقاطعات الإنسانية، وتثن بالأم الأمومة اللهيضة الكظيمة، وعصف أسئلة الهوية، وقلق الذات في بحثها عن المزيد من البهرج الفاضل والكماليات الذي قد يخرج بها عن سوية طبيعتها الإنسانية.

كما تزخر الرواية الواقعة في 260 صفحة بالعديد من التعقيدات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاصرها السودانيون في الفترة منذ منتصف السبعينات وإلى منتصف الثمانينات، وتأثيراتها الهائلة على شخصية الفرد، حيث شهدت تلك الفترة تحولات سياسية شاملة وعاصفة تركت أثرها الوخيم على مجمل الواقع التاريخي والاجتماعي والسياسي للسودانيين، فقد أذكت الصراع والانقسامات، وألهبت جذوة النزاع المستند على وقائع التهميش والظلمات الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية الانتقائية غير المتوازنة، التي أسهمت بشكل مباشر في تفاقم الغبن واندلاع الحروب، وتهتك النسيج الاجتماعي تبعا لذلك.

وقد اتبعت الروائية وفقا لمقدمتها التي تضيء مضمون الرواية وتقنيات، اتبعت تقنيتين: تسيطر أحدهما على الجزء الأول من الرواية وحتى الفصل الثالث وهي تقنية الراوي بضمير المخاطب، والذي وصفته بأنه قريب من أنا الشخص. ثم اتجهت لتقنية الرواة المتعددين، حيث يعبر كل راو عن كينونته ورؤيته في دورة تفاعله مع الشخصيات الروائية الأخرى التي تشاركه بيئة المحكي. وأضافت الروائية بأنها قد تعمدت أن يتمتع الجميع بكونهم أبطال على قدم سواء، متورطين في خضم ذات الأحداث والتجارب التي ظلوا ينشدوا بها مراقي الكمال الإنساني المشتبه، فأخطأوا وأصابوا في كدحهم نحو اكتشاف ذواتهم.

تدور أحداث الرواية في بيئة قروية بسيطة تغص بالغموض والطقوس والأسبار والخرافة، ثم تتجه نحو المدينة المائرة بتعقيداتها وحكاياها وزحامها. وقد عملت الرواية على تسليط ضوء قوي



تستضيف جريدة النهج الديمقراطي الرفيق محمد مساوي، كضيف لعددها 480. ونظرا لكون ملف العدد خاص بالديونية العمومية، فقد ركزت الجريدة حوارها مع الرفيق حول هذا الملف الذي أصبح يشغل بال مختلف الفاعلين السياسيين والنقابيين والاجتماعيين، يشغل بال المهتمين بالشؤون الاقتصادية كل واحد من منظوره الطبقي الخاصة. فالرفيق محمد مساوي، عضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي، أحد أبرز المختصين في المجال الاقتصادي والقضايا الاجتماعية، مهندس وأستاذ جامعي، وعلينا ألا ننسى أنه من مؤسسي منظمة "إلى الأمام" الماركسية اللينينية المغربية ومعتقل سياسي سابق (مجموعة 1972). نترك الكلمة للرفيق محمد مساوي مشكورا.

الداخلية والخارجية للدول المدينة، مما يفقد الدولة المعنية استقلاليتها وحرية تصريف شؤونها الداخلية والخارجية وفقاً لمصلحتها، وبما لا يتعارض مع أحكام القانون الدولي. ويكون التدخل بضغط فعلي تمارسه دولة أو عدة دول ومؤسسات مالية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي...) على دولة أخرى. كما وتتمثل الآثار المصاحبة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية والشركات الدافعة لها في اختراق النظام السياسي والتأثير عليه بما يتلاءم مع مصالحها.

2 - الآثار الاقتصادية : يأتي في المرتبة الأولى، تأثير الدين الخارجي على الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويشمل: سحب الموارد المحدودة للبلد والتي يمكن استخدامها في الإنفاق العام، شل النمو الاقتصادي حيث يتسبب عبء الديون في عرقلة خطط الاستثمار

الحالية والمستقبلية، تحويل الموارد المحلية إلى العملات الأجنبية لجمع مبلغ كبير من النقد الأجنبي؛ ويصاحب كل هذا توسع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع ما تستتبعه من تحويل للأرباح والاستفادة الإعضاءات الضريبية وكلها حرمان الدولة من تمويل لبرامجها التنموية.

3- الآثار الاجتماعية : ومنها حرمان الجيل الحالي من الخدمات العمومية الأساسية و تحميل الجيل التالي أعباء خدمة هذه القروض.

يتربط عن عبء الديون غالبا سن سياسات مالية قاسية على المواطنين لخدمة الدين تشمل الزيادة في الضرائب، ورفع الدعم عن المواد الأساسية والخدمات الاجتماعية دون النظر إلى النواحي الاجتماعية وتدهور مستويات المعيشة. وتنتج عن هذه الأوضاع قلاقل اجتماعية كتلك التي حدثت مرارا لرفض املاءات بعض المنظمات الدولية منها صندوق النقد الدولي والتي تكون ذات أهداف اقتصادية بحتة وتؤثر على النواحي الاجتماعية عندما لا تم توضع الدول سياسات لتحمي أصحاب الدخول الصغيرة.

4 كيف الإفلات من قبضة المديونية؟

هنا لا بد أن نستحضر مقولة مفادها " إذا كان الفقر يلوي أعناق الرجال فإن الدين الخارجي يلوي أعناق الأمم ويهدد حاضرها"، ومستقبلها. فالدين خدعة مميتة لإخضاع الشعوب قد لا يحتاج إلى الآلات العسكرية، لأن الديون تؤدي هذه المهمة وبجدارة.

وهناك أدلة دامغة وأحداث قريبة تؤكد ما سبق، اذكر منها: برامج التقويم الهيكلي، اليونان في عهد حكومة سيريزا، لبنان وتونس حاليا، وإذن وجب النضال لأجل الخلاص من المديونية. غير أن هذا المسعى النبيل لن يتم في رمشه عين، لأن المديونية في حالة

المغرب متأصلة في بنية النظام الرأسمالي التبعية القائم. والإفلات من مصيدة المديونية المستدامة يقتضي تغييرا وطنيا ديموقراطيا شعبيا يضع حدا للاستعمار الجديد، ويسترجع معه الشعب المغربي حرية تصريف شؤونه الداخلية والخارجية وفقاً لمصلحته.

الأوساط المالية العالمية لأنها تحول دون احقاق استقلال مالي من طرف المغرب وإبقائه تحت رحمة الدائنين الأجانب. وكان من تبعات هذا التوجه هو تشجيع الصادرات ما أمكن للحصول على مقادير العملة الأجنبية الضرورية لخدمة الدين الخارجي من اقساط وفوائد. وقد سارت الأمور على المتوال إلى يومنا هذا، مع ما صاحب ذلك من تعسير وتيسير



في الظهر بالافتراض حسب تقلب الأسواق المالية.

2 مامعنى ازمة المديونية؟

تنشأ أزمة في المديونية حينما يبلغ عبء الدين (من أصول وتأمين وفوائد) مستويات عالية تفوق قدرة الدولة على سداد ما في ذمتها. ويحدث هذا لأسباب متعددة (حالات طارئة كالكوارث الطبيعية والحروب، سوء تقدير المخاطر، قصور في التدبير، الفساد...)، تجتمع كلها وقوع الدولة في مصيدة الاستدانة الخارجية حيث تطلب إعادة جدولة خدمة الدين مع اللجوء إلى سداد قرض ما بقرض آخر. للتذكير، حدث ذلك في بداية القرن العشرين حيث تراكمت الديون وعجز المخزن عن الأداء بعد أن استنزف ما توفر عند المغاربة، مما سهل استعمار البلاد. كما حدث أيضا في بداية الثمانينيات من القرن الماضي مهددا الطريق لعقد من التقويم الهيكلي المعلن والانخراط الشامل فيما بعد في السوق المالية العالمية، رغم سياسة الاحتراز النسبي التي نهجتها حكومة التناوب في بدلية اللبية الحالية. وليس من المستبعد أن يواجه المغرب حالة أعوص في قادم الأشهر، لان العجز يتفاقم وحاجيات تمويل المشاريع المقررة كبيرة وحفظ الحصول على التمويل الملائم تتضاءل، رغم الضمانة التي يمثلها احتياطي الفوسفاط.

3 ما هي آثار المديونية الخارجية؟

هناك آثار متنوعة، سأكتفي بذكر أهمها في المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية؛ وقد ينطبق جلها على حالة المغرب.

- الآثار السياسية : من أهمها، التدخل في الشئون

عادت الدولة المغربية خلال العشرية الأخيرة إلى الاعتماد المتزايد على المديونية الخارجية لتمويل الموازنة السنوية وبرامج الاستثمار مع تقديم تحفييزات سخية لجذب الرأسمال الأجنبي. كما لو أن الحاجة إلى الاستدانة أصبحت أمرا مستديما ولا مفر من شرورها. يتعزز هذا المنحى والاقتصاد العالمي يعرف أزمة ثلاثية

الأبعاد: غذائية، مالية وطاقية؛ ناهيك عن تبعات الحرب في أوكرانيا، يكون أحد عناوينها استعصاء الحصول على قروض أجنبية ولو بشروط أقسى من السابق.

لتوضيح معضلة المديونية بالمغرب واستدامة سياسة الاستدانة منذ الاستقلال، نود الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هي أسباب المديونية؟ ما معنى أزمة المديونية؟ ما هي آثارها المختلفة؟ وكيف الخلاص من قبضتها؟

ملاحظة أولية

أود في البداية التنويه بالمجهودات المتميزة التي تقوم بها الجريدة لتنوير القارئ عبر إثارة قضايا هامة من قبيل القضية موضوع هذا اللقاء. بهذا الصدد لا بد من التنبيه إلى أن الأسئلة "ثقيلة" والحيز ضيق، ومع ذلك سأحاول عرض الأجوبة بشيء من التبسيط دون الإخلال بجوهر المقصود.

1 ما هي أسباب المديونية؟

بعد حصول المغرب على الاستقلال لجأت الدولة إلى وضع مخططات تنموية لتحقيق طفرة اقتصادية بهدف الخروج من حالة التخلف وصولاً إلى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. وقد احتاج تفعيل هذه المخططات إلى تمويلات ضخمة لم تكن متوفرة آنذاك.

وكان هنا خياران؛ تجلى الأول في الاعتماد أساسا على الموارد المالية الداخلية من محصول الضرائب والإدخار- كما في عهد حكومة عبد الله إبراهيم- بينما تمثل الخيار الثاني في اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي إرضاء للرأسماليين المغاربة والأجانب و

الملاكين العقاريين. وتم تثبيت هذه السياسة برعاية من

من وحي الأحداث

إذا فسدت مقدمات مشروع قانون المالية فلن تتحقق أهدافه.

النتي الحبيب

في وثيقة مذكرة تقديم مشروع قانون مالية 2023 تخبرنا الحكومة بان التوقعات العالمية تشير إلى مراجعة نسبة النمو لسنة 2023 من 3.6% إلى 2.9% بينما في المغرب يتوقع تراجع نسبة النمو إلى 1.5% بعد أن كانت في مستوى 7.9% سنة 2021 وكان من المنتظر بالنسبة لقانون مالية 2022 أن تصل إلى 3.2% على قاعدة محصول زراعي 80 مليون قنطار وسعر البوتان 450 دولار أمريكي للطن...

رغم المعطيات الدولية والمحلية المتسمة بالمزيد من التفاقم نتيجة احتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، فإن مشروع قانون مالية 2023 يضع نسبة النمو في 4% على قاعدة محصول زراعي ب 75 مليون قنطار وسعر غاز البوتان في حدود 800 دولار أمريكي للطن....

جلي حتى بالعين المجردة أن توقع نسبة نمو ب 4% مبالغ فيه، ولا يستند على ما يسعفه من المعطيات. دعونا بدورنا نحصر الاهتمام في العاملين المشار إليهما، فإن سعر البوتان لن يقف عند مستوى 800 دولار أمريكي للطن بفعل الحرب القائمة في اكرانيا، وبفعل إغلاق أنبوب الغاز الجزائري الذي كان يزود اسبانيا انطلاقا من التراب المغربي وكان يسمح بنسبة معتبرة للزود منه وبأفضل الشروط. أما عن المنتظر من محاصيل زراعية، فإن التوقعات الموضوعية كان يجب خفضها كثيرا نظرا لحالة الجفاف الحاد وتدهور حقبة السدود وما بات يفرضه من التوجه إلى تحلية مياه البحر واستعمال المياه العادمة.

إن الخطأ في مقدمات مشروع قانون مالية 2023 والنسخ الذاتي في نقاط ارتكازه سيكون له انعكاس على تحقيق الأهداف المرسومة على علاتها وضحالتها. سيبقى كل الخطاب عن الدولة الاجتماعية، وعن تجويد الخدمات في الصحة والتعليم والسكن كلام فارغ موجه من أجل خلق الانتظارات وتسويغ التبريرات لما يفشل قانون المالية في تحقيق ما وضعه كأهداف.

لم يعتمد مشروع قانون المالية أي إجراء لوقف الاحتكار في المحروقات، وضمنها اتخاذ قرار إعادة تشغيل سامير وتأميمها. وما لم تتخذ مثل هذه الإجراءات وغيرها، فإن الغلاء وخاصة في مادة الطاقة وكل ما يرتبط بها سيتواصل، وعجز الميزانية سيتفاقم، كما سيتضاعف مفعول إغراق المغرب في الديون. أما الاستمرار في نفس السياسات المبذرة للثروة المائية، وإطلاق يد الرأسماليين الاحتكاريين في الزراعات والفلحات التصديرية، فإن عوامل الجفاف ستتفاقم؛ ويصبح ذلك الجانب منها الناجم عن التصرفات الرعناء للرأسماليين المتوحشين هو الطابع القوي في توسع مفعول الجفاف وليس جوانب ندرة الأمطار.

صندوق النقد الدولي يضع تونس تحت وطأته

مصطفى الخياطي

التونسي بتركيزهم مثلا على انخفاض قيمة العملة التونسية وارتفاع نسب التضخم و غلاء أسعار المواد الغذائية ونذرتها كالكسكس والأرز والوقود و ارتفاع نسب البطالة التي تصل إلى 17% عامة و 34% في صفوف الشباب و تفشي الفساد والمحسوبية، و ان الدين العمومي يمثل 80% من الناتج الداخلي الإجمالي، وكأنها معطيات و مؤشرات ليست صنيعة ما أنتجته سنوات الاستعمار و التبعية للرأسمالية و التدخل المستمر في شؤون البلاد الداخلية ونهب مقدرات وممتلكات الشعب وتهريبها للخارج.

ولا يحجل هؤلاء السماسرة والعملاء بعد تعداد مظاهر الأزمة، في طرح وكشف نواياهم المبيتة على شكل حلول سحرية ليست في الحقيقة المجربة إلا كفن ومسامير ونعش للإجهاز على استقلال تونس وديمقراطيتها التي كتبت سطورها بدماء شهداء الثورة وعلى رأسهم محمد البوعزيزي، واجهاز على حق الشعب التونسي في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي. حلول يقترحها السماسرة لتصير إملاءات تكبيلية مؤلمة من قبيل رفع الدعم العمومي على المواد الاستهلاكية والتكشف وتحرير السوق والنشاط الاقتصادي وبيع الشركات الكبرى المملوكة للدولة وفتح رأسمالها لجشع الرأسمال الأجنبي المتربص بالقطاعات المنتجة وطبقته العاملة.

الفاصلة ستكون فرصة أمام السلطات التونسية لضبط الشارع وتأكيد وترسيخ سيطرة واستبداد قيس سعيد على المشهد العام، واستقطاب بعض القوى ذات المواقف الهشة والمتذبذبة. وهي المهلة/الفرصة



كذلك أمام طغمة من سماسرة ال FMI والكيان الصهيوني للاختراق وهي طغمة مشكلة من سيناتورات وسياسيين واعلاميين غربيين سيظهرون غيرتهم على مستقبل تونس وديمقراطيتها المغتصبة وحق شعبها في العيش الكريم والرفاهية. وقد ذهب منهم إلى القول ان فترة ما بين 2011 و 2021 رغم إقامة الديمقراطية، إلا أنها لم تكن مقرونة بنمو وتقدم اقتصادي. وهذا في حد ذاته خطاب تحريضي يستهدف الديمقراطية وحق تقرير المصير لصالح ديمقراطية برجوازية على مقياس اللوبيات الرأسمالية في المركز والمحيط.

هؤلاء السماسرة و العملاء ما فتؤوا يعددون مؤشرات انهيار الاقتصاد

اندلعت خلال الأيام الأخيرة احتجاجات صاخبة في تونس للتعبير عن رفض الجماهير الشعبية للإجراءات التراجعية والإصلاحات السياسية والدستورية التي سنها الرئيس، وتلك التي ينوي القيام بها إعدانا لأجندات خارجية مرفوضة. وهو الحراك الشعبي الذي يمكن اعتباره يقظة شعبية في إطار سيرورة تحصين مكاسب ثورة فبراير 2011، والتصدي لمؤامرات إجهاضها.

فمنذ يوليو 2021 انطلق مسلسل التراجعات عن المنهجية الديمقراطية الذي أمله الدول الدائنة الطامعة في موطن قدم داخل مقدرات الشعب التونسي وكذلك داخل حقول نفط ليبيا، والمتوقع الاستراتيجي القوي في منطقة شرق المتوسط. إلا أن هذه المناورات اصطدمت بمقاومة شعبية مسنودة بدعم ومواقف سياسية ونقابية داخلية قوية حازمة.

الآن يدخل صندوق النقد الدولي على خط الأزمة، ويطلق مفاوضات مع الرئيس وحكومته لمنح تونس قرضا بقيمة 4 مليار دولار لتمويل حزمة "إصلاحات" هيكلية تتعلق بالإنفاق العمومي ومراجعة الدعم العمومي على المواد الاستهلاكية، والأجور والضرائب وخصخصة الشركات العمومية الكبرى. طلب تونس للقرض هذا سيناقشه المجلس التنفيذي لل FMI في أفق دجنبر المقبل، ما يعني أن الفترة

الشعبية تنعي الشهيد التميمي وتصفه بأنه بطل من أبطال الشعب الفلسطيني الذين انتفضوا في وجه الكيان الصهيوني.

على مستوطنات القدس المحتلة وأرهق أجهزة الأمن لعدة أيام متواصلة.

ووصفت الشهيد التميمي بأنه بطل من أبطال الشعب الفلسطيني، الذين انتفضوا في وجه الكيان وردوا على جرائمه، وأكدوا بإصرار وعناد لا يلين على أن الشعب من شماله إلى جنوبه، ومن نهره إلى بحره واحد، لم تستطع الاتفاقات أو مخططات الاحتلال تجزئته أو تحييده عن الصراع.

ولفتت إلى أن العملية البطولية التي نفذها التميمي، والإنجازات الهامة التي تحققت فيها أكدت فشل كل محاولات فصل مدينة القدس المحتلة عن شعبنا وقضيتنا.

وطالبت الجبهة القيادة الرسمية توفير كل الإمكانيات لتعزيز صمود شعبنا وذوي الشهداء منهم.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
دايرة الإعلام المركزي.

بالإضافة لمواجهة قراراته الإرهابية والعنصرية، والتي كان آخرها حصار مخيم شعفاط ومدينة نابلس في

نعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الشهيد البطل عدي التميمي الذي استشهد إثر إطلاق النار عليه



عدي التميمي

محاولة بائسة منه لوقف المقاومة المتصاعد لشعبنا.

وأشادت الجبهة بالشهيد عدي التميمي ابن مدينة القدس المحتلة، والذي قضى شهيدا بعد أن أصاب الكيان الصهيوني بحالة من الهستيريا والرعب، وبعد أن فرض منع التجوال

من قبل جنود الاحتلال بعد تنفيذ عملية إطلاق نار ضد حواجز الموت الصهيونية. ودعت الجبهة في بيان لها، جماهير الشعب الفلسطيني وفصائله الوطنية والإسلامية إلى تصعيد المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي؛ رداً على جرائمه المتصاعدة ضد شعبنا،